



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة-



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

الإسلام والسلطة عند وجيه الكوثراني

مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستري في الفلسفة تخصص فلسفة عامة

إشراف:

إعداد الطالب

د: يونس شرقي

بن عليّة جيلالي

السنة الجامعية: 2025 / 2026

شُكْرُ عِرْفَانٍ

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

سورة البقرة الآية (162).

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

حديث صحيح لأبي داود

الحمد لله رب العالمين على نعمه أولاً، وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا

العمل المتواضع ثانياً.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف على كل المساعدات التي قدمها لنا أثناء

إنجاز هذا البحث فجزاه الله خيراً، وكذا كل المؤطرين الذين ساعدونا من بعيد

أو من قريب

إِهْدَاء

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الخلق أجمعين اما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع الى شعلة الأمل التي تضيء طريقي

إلى النسمة التي تنعش أنفاسي ... إلى من علماني معنى الحياة

والمحبة ومن كانا مفتاحا وقدوة في حياتي إلى

" ابي و امي حفظهما الله واطال الله عمرهما "

الى اخوتي واخواتي حفظهم الله

وإلى كل عزيز لم يذكر اسمه، فاسمه مكتوب في قلبي حتى وإن لم يكتبه

قلمي

بن عليّة

ملخص

تسعى هذه الدراسة الموسومة بـ "الإسلام والسلطة عند وجيه كوثراني" إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الديني والسياسي في الفكر العربي الإسلامي من خلال قراءة المشروع الفكري للمؤرخ والمفكر وجيه كوثراني. وقد تناولت الدراسة سيرته الفكرية ومنهجه القائم على المقاربة التاريخية النقدية، كما تطرقت إلى مفهوم السلطة في الفكر الإسلامي الكلاسيكي من خلال تحليل تصورات الخلافة والشرعية والطاعة لدى أبرز المفكرين المسلمين. وتناولت كذلك قراءة كوثراني للتجربة العثمانية، مبرزاً كيفية توظيف الخطاب الديني لخدمة السلطة وحدود الفقه أمام متطلبات الواقع السياسي. كما ناقشت الدراسة رؤيته النقدية لقضايا الإسلام السياسي والديمقراطية وإشكالية العلاقة بين الدين والدولة الحديثة، وصولاً إلى تأكيد أهمية الفصل الإبستمولوجي بين المجالين الديني والسياسي. وقد خلصت الدراسة إلى أن مشروع وجيه كوثراني يمثل محاولة فكرية رصينة لإعادة قراءة التراث السياسي الإسلامي قراءة تاريخية نقدية، بعيداً عن التقديس أو الإقصاء، بما يسهم في بناء وعي سياسي عربي معاصر قائم على قيم المواطنة والديمقراطية والعقلانية.

الكلمات المفتاحية: وجيه كوثراني، الإسلام، السلطة، الدولة الحديثة، الخلافة، الشرعية السياسية، الإسلام السياسي، الديمقراطية، الفكر السياسي الإسلامي، النقد التاريخي.

Abstract

This study, entitled **"Islam and Authority in the Thought of Wajih Kawtharani,"** seeks to explore the relationship between religion and political authority in Arab-Islamic thought through an examination of the intellectual project of the historian and thinker Wajih Kawtharani. The study analyzes his intellectual background and his critical historical approach, while also addressing the concept of authority in classical Islamic thought through the notions of the caliphate, legitimacy, and obedience as developed by prominent Muslim scholars. Furthermore, it examines Kawtharani's interpretation of the Ottoman experience, highlighting the use of religious discourse in legitimizing political power and the limits of traditional jurisprudence in responding to political realities. The study also discusses his critical perspective on contemporary political Islam, democracy, and the complex relationship between religion and the modern state, emphasizing the need for an epistemological distinction between the religious and political spheres. The findings reveal that Kawtharani's intellectual project represents a serious attempt to reinterpret the Islamic political heritage through a critical historical perspective, free from both idealization and exclusion, thereby contributing to the development of a contemporary Arab political consciousness grounded in citizenship, democracy, and rationality.

Keywords: Wajih Kawtharani, Islam, Authority, Modern State, Caliphate, Political Legitimacy, Political Islam, Democracy, Islamic Political Thought, Historical Criticism.

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الاهداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
أ-ب	مقدمة
الفصل الأول: وجيه كوثراني	
<u>09</u>	تمهيد
<u>10</u>	1- السيرة الذاتية والفكرية
<u>10</u>	1-1 -مولده ونشأته
<u>10</u>	1-2 - تعلمه
<u>12</u>	1-3 - انتاجه العلمي
<u>14</u>	2- موقعه بين المؤرخين والفلاسفة
<u>14</u>	2-1-دراسة استمولوجية
<u>15</u>	2-2-محاورة التراث والوساطة المعرفية
<u>16</u>	3-المنهج التاريخاني عند وجيه كوثراني والنقد الفلسفي
<u>17</u>	3-1 - مفهوم التاريخانيه عند الكوثراني - الأصول والدلالات
<u>18</u>	3-2- التاريخانيه واشكالية الايديولوجيا
<u>22</u>	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مفهوم السلطة في الفكر الاسلامي الكلاسيكي	
<u>24</u>	تمهيد
<u>25</u>	1-مفهوم السلطة في الفكر السياسي الاسلامي
<u>25</u>	1-1- مفهوم السلطة
<u>26</u>	1-2- عند الفقهاء السياسية قديما
<u>26</u>	1-3- عند فقهاء السياسة حديثا

<u>28</u>	2- إشكالية الشرعية و الطاعة
<u>28</u>	2-1- الشورى والعقد الاجتماعي
<u>29</u>	2-2- نظام الحكم وقيام الإسلام سياسيا
<u>30</u>	3- الخلافة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية
<u>32</u>	3-1- مفهوم الخلافة عند المفكرين المسلمين
<u>35</u>	3-2- مفهوم الخلافة عند ابن خلدون
<u>37</u>	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: السلطة والمجتمع والعمل السياسي	
<u>39</u>	تمهيد
<u>40</u>	1- السلطة العثمانية نموذجنا : قراءة وجبه كوثراني .
<u>41</u>	1-1- المؤسسة الدينية
<u>42</u>	1-2- المؤسسة العسكرية
<u>43</u>	2- توظيف الخطاب الديني في خدمة الدولة
<u>43</u>	2-1- الدين سلاح لضمان السلطة
<u>45</u>	3- براغماتية السلطة وحدود الفقه عند كوثراني
<u>46</u>	3-1- حدود الفقه السياسي الإسلامي
<u>47</u>	3-2- السلطة البراغماتية
<u>49</u>	4- أزمة الهوية والبحث عن التوازن السياسي والديني
<u>49</u>	4-1- الاختلالات الأجنبية ونشوء مفهوم الدولة الحديثة
<u>51</u>	4-2- من دول الاستقلال إلى الأنظمة العسكرية الاستبدادية
<u>52</u>	4-3- ثنائية الإسلامي والعلماني
<u>55</u>	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: الإسلام والدولة الحديثة أفق الكوثراني النقدي	
<u>57</u>	تمهيد
<u>58</u>	1- نقد الإسلام السياسي المعاصر عند وجيه كوثراني

<u>60</u>	1-2- مفهوم الحاكمية والديمقراطية عند كوثراني
<u>61</u>	2- إشكالية الديمقراطية والحاكمية
<u>61</u>	1-2- تطبيق التوفيق بين الحاكمية والديمقراطية ودور الفقهاء في تطبيقها
<u>62</u>	2-2- التحديات التي تواجه الديمقراطية في تحقيق العدالة والمساواة
<u>63</u>	2-3- دور الشورى في تطبيق الحاكمية والديمقراطية
<u>64</u>	2-4- التمييز بين الدين والتدين
<u>65</u>	2-5- النقد الإستمولوجي للإسلام السياسي
<u>65</u>	3- آليات الفصل الإستمولوجي
<u>66</u>	3-1- الدولة المدنية وليس العلمانية الإقصائية
<u>68</u>	خلاصة الفصل
<u>70</u>	الخاتمة
<u>73</u>	قائمة المصادر والمراجع



مقدمة

المقدمة

إن العودة الحدود التاريخية للتجربة العربية والإسلامية في العلاقة بين الدين والسياسية، من شأنه أن يوضح كيف نشأ الخلاف السياسي في المنطقة، وحول أبنائها إلى فرق تتنازعون على السلطة منذ العصور القديمة العصور الإسلامية وصولاً إلى الآن.

لقد أثبتت التجارب الإنسانية التاريخية أن الصراع على السلطة مترشح في جذور التاريخ، ومتأصل في النفس البشرية، فنرى كيف أن المسلمين لم يخرجوا عن هذه الحقيقة، وأخذوا يتصارعون على السلطة. وآلياتها، وإدارتها، وتداولها، حتى تحول الصراع منذ البدء إلى صراع. فرق دينية ومذهبية غابت عنه العوامل السياسية، إلى أن اختفى الشأن السياسي من إدراك الوعي الإسلامي، ولم يبق إلا الخطاب المذهبي الذي تحول بدوره إلى نية قائمة بذاتها تعيد إنتاج نفسها عبر العصور دينياً وكلامياً وفقهياً .

لقد مر مسار العلاقة بين المؤسسة الدينية والسياسية عبر تقلبات مختلفة، فتارة كان سيشهد حالة استقرار وتناغم، وتارة يتوتر ليطغى أو يسيطر فيه طرف على آخر، فلم تستطع تجارب الإنسانية السياسية منذ القديم وحتى ظهور الإسلام، تحديد الحدود الفاصلة بين حقلي السياسة والدين، مكانه فكان لا بد لأحمد هما أن يسيطر على الآخر ليطوعه حسب رغباته ومصالحه السلطوية والشخصية.

وفي ظل التحولات الفكرية والسياسية المعاصرة برز عدد من المفكرين الذين سعوا إلى إعادة قراءة التراث الإسلامي قراءة نقدية، ومن بينهم وجيه الكوثراني الذي اهتم بدراسة العلاقة بين

الدين والسياسية وتحليل تطور السلطة في التاريخ الإسلامي، فقد ركز في كتاباته على نقد التوظيف السياسي للدين، وبيان دور الفقهاء في بناء الشرعية السياسية عبر مختلف المراحل التاريخية

كما حاول الكوثراني الكشف عن طبيعة العلاقة بين الفقيه والسلطان، موضحاً كيف تحولت بعض المفاهيم الدينية إلى أدوات سياسية تخدم السلطة الحاكمة وقد اعتمد في ذلك على المنهج التاريخي النقدي الذي يربط الأحداث بسياقاتها الاجتماعية والسياسية، بعيداً عن القراءة النقد بسية للتاريخ

ونأمل من خلال هذا البحث أن نقد اجابات عن الكثير من التساؤلات المطروحة علينا في هذه المرحلة العصبية التي تمر بها منطقتنا العربية، لكي نستفيد تصورات مستقبلنا بأيدنا ، وعلى ضوء التجارب السابقة والانتباه لعدم الوقوع في ذات الأخطاء مجدداً وخاصة التقليد الاستنساخ فإن لم نقم نحن بإبداع تجاربنا وتطوير أفكارنا بالإنطلاق من ذواتنا وواقعنا الحالي لن ننجح أبداً.

لننطق ونتساءل، أليس من المتفق عليه أن الإسلام في أحد أهم جوانبه قد أتى للقضاء على كل أشكال العبودية والظلم والسلط التي سبقتها بإسم الدين على يد الملوك ورجال الدين؟ فهو حاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين الفقيه والسلطان، موضحاً كيف تحولت بعض المفاهيم المدينة إلى أدوات سياسية تخدم السلطة الحاكمة، وقد اعتمد في ذلك على المنهج

التاريخي النقدي الذي يربط الأحداث بسباقاتها الاجتماعية والسياسية، بعيداً عن القراءة التقديرية للتاريخ.

إن ما يريد المسلمون اليوم هو دولة صادقة عادلة تحترم الإسلام وتهيئ الظروف والأدوات للحفاظ عليه لا أن تحافظ هي عليه، وأن تكون محايدة حقاً، وتق على مسافة واحدة من الجميع، في ظل الواقع الراهن.

شكل موضوع العلاقة بين الإسلام والسلطة أحد أكثر القضايا حضوراً في الفكر العربي والإسلامي ويعتبر من أعقد المجالات من حيث التداخل والتشابك خط حيث يشغل الطابع الديني حيزاً كبيراً من المجتمع، ولذلك سنقوم بتوضيح محددات بحثنا في هذا التمهيد، مع تطور التجربة التاريخية الإسلامية، تعددت أشكال هذه العلاقة بين التعاون والصراع وفي هذا السياق يأتي مشروع المفكر والمؤرخ وجيه الكوثراني الذي حاول قراءة العلاقة بين الإسلام والسلطة قراءة تاريخية نقدية.

إشكالية البحث

كيف عالج وجيه الكوثراني العلاقة بين الإسلام والسلطة السياسية؟

هل يمكننا الفصل بين الدين والدولة؟ ما هي الحدود الفاصلة بين الدين والسياسة؟ ما طبيعة العلاقة بين القصة والسلطان في الفكر الإسلامي؟ ما أثر التحولات التاريخية والسياسية في تشكل الفكر الإسلامي السياسي؟

كيف يمكن الاستفادة من رؤية الكوثراني في فهم إشكالية الدين والدولة في الواقع المعاصر؟

تكمن اشكالية بحثنا في الإجابة عن انعكاسات هذه التساؤلات على واقع مستقبل الدول العربية خاصة تلك التي شهدت ثورات كبيرة .

أهمية البحث

تأتى أهمية بحثنا من تناوله لأحد أسخن وأعقد المواضيع في العالم العربي التي لم يحسم النقاش فيها حول هذا الموضوع علاقة " المؤسسة الدينية بالمؤسسة لسياسية"، أو ما يعرف بإشكالية علاقة الدين بالسياسة أو علاقة الدين بالسلطة، كل هذه العناوين تعتبر واحدة في جوهرها، لأنها تتناول الظاهرة الصراع على السلطة بين الديني والسياسي بشكل عام لا بد لنا في هذه الدراسة من تمكين مجتمعاتنا من اتخاذ قرارها تجاه هذه القضية القديمة الجديدة في المجتمع العربي والإسلامي لتكون المنطلق المتين. لنهوض بها والتعبير عن ثورتها بعد كل التجارب الفاشلة التي مرت بها هذه الأنظمة، والتركيز بشكل دقيق ومفصل على علاقة الجانب السياسي بالديني دون الدخول في انعكاساتهما الاجتماعية أو الاقتصادية على الدولة والمجتمع.

منهجية البحث

استخدمنا في منهجية التحليل التاريخي للظاهرة لنتمكن من تعقب الظاهرة منذ نشأتها وحتى العصر الحالي، وانسجاما مع منهجية بحثنا قمنا بتقسيم العمل حسب التسلسل الزمني للظاهرة، ليسهل علينا تتبع ظاهرة البحث وتطورها في كل مرحلة تاريخية على حدى، وتحديد طبيعية الصراع في هذه المراحل والتي حددت أيضا انسجاما مع أهم المنعطفات والأزمات التاريخية

التي حصلت في لمنطقة العربية فيما يتعلق بموضوع البحث الصراع بين السلطتين السياسية والدينية)

المصطلحات

هذا التعريف بأهم المصطلحات التي استخدمت في البحث

المؤسسة الدينية: تشير إلى السلطة الدينية التي كان يتمتع بها رجال الدين أو الفقهاء وغيرهم ممن له علاقة بالجانب الديني، سواء قبل ظهور مفهوم المؤسسات في العصر الحديث أو بعده.

المؤسسة السياسية: تشير إلى السلطة السياسية التي تسيطر على الحكم والدولة كالملوك والحكام والخلفاء ومن ثم الحكومات والرؤساء في العصر الحديث ومن الممكن أن تشير أحيانا إلى الدولة بحد ذاتها عندما يتكون هناك اندماج تام بين الدولة والسلطة السياسية.

الفقيه والسلطان هو مفهوم يعبر عن العلاقة بين المؤسسة الديني والسلطة السياسية. ويبرز دور الفقهاء في منح الشرعية للحكام أو معارضتهم وقد ركز عليه الكوثراني في دراسته النقدية للتاريخ الإسلامي

الحركة الإسلامية: مصطلح سيتخذ الإشارة إلى المنهج الفكري للإسلاميين (فكر الإسلام السياسي).



الفصل الأول

وجيه كوثراني

1. السيرة الذاتية والفكرية
2. موقعه بين المؤرخين والفلاسفة العرب
3. منهجه بين التاريخانية والنقد الفلسفي

تمهيد

يعد وجاه كوثراني من أبرز المفكرين والمؤرخين العرب المعاصرين الذين اهتموا بدراسة التاريخ العربي الإسلام وتحليل قضايا الفكر والسياسة، و قد عرف بأعماله التي تناولت العلاقة بين الإسلام والسلطة إضافة إلى اهتمامه بقضايا الدولة والطائفية والتحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية .

كما تميز بمنهج نقدي يجمع بين التحليل التاريخي والفكري، ساعياً إلى إعادة قراءة التراث العربي الإسلامي قراءة معاصرة، وقد أسهمت كتاباته في إثراء الساحة الفكرية العربية ومجلته مرجعاً مهماً في الدراسات التاريخية والسياسية، الأمر الذي يدفع إلى التعرف على حياته ومسيرته العلمية بدايه من مولده ونشأته.

1- السيرة الذاتية والفكرية

أولاً: التعريف بالكاتب

1-1 - مولده ونشأته

ولد ووجيه كوثراني في بيروت سنة 1941م، في جنوب لبنان من إحدى قرى جبل عامل في بيئة اجتماعية وثقافية كان لها أثر واضح في تكوين شخصيته الفكرية والعلمية¹

1-2 - تعلمه

درس كوثراني المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في الكلية العاملة والمرحلة الثانوية بدار المعلمين بجبل عامل، اين درس تلك التقاليد المدرسية الأولى العلمية في الجنوب اللبناني، نال إجازة التاريخ من الجامعة اللبنانية عام 1964، وحاز على الدكتوراه في التاريخ من جامعة باريس الأول عام 1964م، وفي الفترة الممتدة بين عامي 1975 ، 2005م² بدأ التدريس بالجامعة اللبنانية وبصورة متواصلة بداية من معهد العلوم الاجتماعية كما درس مقرر التاريخ الاجتماعي للبيان والبلاد العربية.

ثم تفرغ بعد ذلك كلياً إلى التدريس في قسم التاريخ وفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فكانت علاقته العلمية والبحثية في مع أطر الجامعة اللبنانية في الكلية والقسم الأكاديمي، كما قال:

¹ عبد الرحيم بن حادة : حوار مع المؤرخ اللبناني ووجيه كوثراني ، اسطور العدد 4 ، المركز

² غسان الشامي الاتجاهات السياسية في لبنان، أجرس المشرق. بحث وتقرير، نادبة عزارقناة الميادين 2019

هي علاقة زمالة وصداقة لا علاقة ما يسمى في الأكاديميات علاقة بوسط علمي، أي علاقة تفاعل وتداول أفكار وتجارب خبرات.

فالمقررات التي درسها تنوعت بين المواد التالية : التاريخ والمؤرخون العرب الدولة العثمانية منهجية البحث التاريخي ، تاريخ العرب الحديث وفي السنوات الأخير تفرغ للدراسات العليا. يختصر وجاه أن عمليه الإرسال والتلقي والتفاعل كانت تجري عموماً خارج أحر الجامعة وفي أوساط المثقفين بالمعنى العام، أي في مجتمع مدني ضل صامداً نسبياً في لبنان وكان له صدى في البلاد العربية لدى قرائها ومثقفها وكتابها وباحثيها¹.

عمل عضواً في المجلس العلمي للجامعة اللبنانية، وباحثاً في معهد الإنماء العربي ورئيساً لتحرير مجله منير الحوار، ومدير للإصدارات في المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية في مركز دراسات الوحدة العربية²، حاز الدكتوراة في الآداب من جامعة القديس يوسف عام 1985، كما منح وسام لمؤرخ العربي وكعب بمؤرخ البنى والتحول

¹ مالك التركي - فسحة فكر مع وجاه كوثراني - قناة العربي 2015-05-13

² عبد الرحيم بن حادة - مرجع سابق ذكره ص 330

1-3 - انتاجه العلمي

1-3-1- الكتب

تميز وجيه كوثراني بإنتاج علمي وفكري ثري تناول فيه قضايا التاريخ العربي الاسلامي والفكر السياسي والاجتماعي، مع تركيز خاص على العلاقة بين الاسلام والسلطة والدولة، وقد اتسمت أعماله بالمنهج النقدي والتحليل القاري التاريخي العميق فمن بين نتائجه العلمية¹.

1-3-2- الفقيه والسلطان

جدلية الدين والسياسية في تجربتين العثمانية والصفوية السلام الغاجارية صدر هذا الكتاب في طبعة الأولى عن دار الراشد بيروت عام 1988م²

1-3-3- تاريخ التأريخ

مناهج - اتجاهات مدارس عام 2000م ليكون نوعا من كتاب تعليمي الخطاب السياسي والتاريخي صدر هذا الكتاب عام 1984، حيث درس فيه نماذج من الكتابات التاريخية اللبنانية الطائفية

بلاد الشام في مطلع العشرين

السكان والاقتصاد فلسطين والمشروع الصهيوني - صدر هذا الكتاب عام 1980 الطبعة الأولى، والطبعة الثانية عام 1984 تناول فيه معظم القضايا التي تخص بلاد الشام³

¹ وجيه كوثراني وآخرون. المسيحيون العرب، دراسات ومناقشات، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، 1981 م ص 9

² وجيه كوثراني. تاريخ التاريخ. مرجع سابق - ص 11

³ عبد الرحيم بن حادة. مرجع سابق. ص 333

الذاكرة والتاريخ

صدر هذا الكتاب عام 1995م، تحدث فيه عن بعض المقاربات التي تخط بين مفردات الذاكرة الموروثة من زمن وقائع التاريخ وسياقاته.¹

1-3-4 - مقالات بحوث وأعمال أخرى

- العصر العثماني: الثقافة الإسلامية، العدد 5، دمشق 1986م
- ندوة في التاريخ للتحويلات المتخيلة أصولاً للدولة - مجلة أسطورة العدد السابع الصادرة عن مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت 2018 م
- الدولة والقومية في الخطاب التاريخي .. نماذج من التاريخ اللبناني للمرحلة العثمانية - مجلة الحوار، العدد 11 - 1988
- السياسة الفرنسية وإدعاء حماية المسيحيين في سوريا عام 1860 - رسالة الجهاد، العدد 77 1989م .
- التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية دراسة نماذج سايكس بيكو، والخلافة ذاكرات طوائف لبنان مجله أسطور. العدد 4 الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت عام 2016م، وهي مجلة نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية².

¹ صالح زهر الدين . السلطة والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام . الإجتهد - العدد 15 16 دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر بيروت 1992 ص ص 337 338

² وجيه كوثراني التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخيه . أسطور. العدد 4- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت - 2016 م - ص 13

- العصر العثماني الثقافة الإسلامية ، العدد 5 ، دمشق 1986م¹
- التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والحديد مجلة الاجتهاد العدد 45 46 - الصادرة عن دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ببيروت عام 2000م².

2- موقعه بين المؤرخين والفلاسفة

يحتل الدكتور وجيه كوثراني موقعاً متميزاً وفريداً كمؤرخ و ناقد معرفي يقف في منطقة وسطى بين المؤرخين التقليديين والفلاسفة جامعا بين تحليل الظواهر التاريخية وتفكيك الخطابات

2-1-دراسة استمولوجية

يبرز اسم المفكر والمؤرخ اللبناني وجيه كوثراني بوصفه قامة أبستمولوجية يبرز اسم استثنائية نجح في صياغة منهجه على ألا يقدم نفسه كمؤرخ حدثي يكفي بجمع الأخبار والوقائع، بل يتمركز بدقة في منطقة الوصل المعرفي مستخدماً أدوات الفلسفة لتفكيك بني التاريخ، وعائد بمادة التاريخ الاختبار الفرضيات الفلسفية التحريرية وهذا ما جعله يؤسس في أطروحاته لرؤية تكاملية تقوم على معادله دقيقة³

الفلسفة تمنح الأطر النظرية والتفسيرية الكبرى، في حين يمهد التاريخ بالمادة الواقعية والزمنية الخاضعة للاختبار⁴، بينما تدخل العلوم الاجتماعية لتقديم أدوات التحليل النبوي، هذا التموضع

¹ عبد الرحيم بن حادة مرجع سابق ص 332 333

² وجيه كوثراني التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد الاجتهاد العدد 45-46- دار الاجتهاد بيروت 2000 م ص 145

³ سعود المولى، تاريخ الفقه وفقه التاريخ عند وجيه كوثراني، بيروت: دار الشوير 2020، ص 12

⁴ وجيه كوثراني التاريخ الفلسفة والعلوم الاجتماعية في إشكالية التداخل بين التخصصان بيروت - دار الرافدين 2025 ص

جعله يبتعد كلياً على المدرسة الوضعية في التاريخ " والتي تحصر مهمة المؤرخ في سرد ما حدث بالفعل دون البحث عن التي العميقة الخفية وصاراً قرب إلى فلاسفة التاريخ الذين يبحثون عن الأنماط التفسيرية للتحويلات الحضارية والاجتماعية¹.

2-2-محاورة التراث و الوساطة المعرفية

بينما يشغل المؤرخ التقليدي بالحدة ذاته، يشغل كوثراني بكيفية كتابة الحدث وانتاجه معرفياً، وهو ما جعله من أبرز رواد تاريخ التأريخ " في العالم العربي ، لقد مارس وجيه حفريات نقدية صارمه في مناهج البحث الغربي والعربي على حد سواء،² مفككاً المدارس الفكرية الكبرى كالوضعية التاريخية ووصولاً إلى مرساة الحوليات الفرنسية،³ من خلال هذا النقد يلتقي مباشرة مع الفلاسفة الإبيستمولوجيين ، فهو لا يتعامل مع الوثيقة التاريخية كمعطى بديهي، بل يسائل شروط إنتاجها و يحلل في الايديولوجية والسلطوية التي أسهمت في ضياعها ، محولاً عمل المؤرخ من مجرد مستهلك الأخبار" إلى منتج المفاهيم،⁴ وهذا عبر تبنيه الوعي للمقاربات التفكيكية والجينالوجية المتأثرة بأطروحات فلاسفة الحداثة وما بعدها، لاسيما ميشال فوكو و يظهر هذا التوظيف الفلسفي جلياً في دراساته المعمقة حول الفكر الإسلامي وتاريخ الدولة، وتحديدًا في رصده آليات العلاقة المعقدة بين الفقيه و السلطان، حيث يعيد قراءة مدونات الفقه

¹ طريق الخالدي القرب المعرفيه والتاريخ الغربي، ترجمه أحمد خليفه بيروت: دارالساقى 2018 ص 142

² كوثراني التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعيه مرجع سابق 189 ص 2

³ كوثراني، إشكالية الدولة والطائفة والمنهج المرجع نفسه ص 45

⁴ عثمانلى - مبضع الذاكرة والتاريخ ، المرجع نفسه 122

السياسي الاسلامي مستخدماً أدوات فلسفية تكتشف كيف تحول المفاهيم الدينية والنصوص التاريخية إلى أدوات لشرعنة السلطة السياسية.¹

يمكن القول إن موقع وجيه كوثراني بين المؤرخين والفلاسفة هو موقع المثقف النقدي الإستمولوجي التجسيري ، إنه مؤرخ الذى سلح التاريخ بصرامة النقد الفلسفي ليحميه من السقوط فى السرد الاخباري السطحي. .

3-المنهج التاريخاني عند وجيه كوثراني والنقد الفلسفى

يمثل وجيه الكوثراني واحد من أبرز المؤرخين والمفكرين العرب الذين اسهموا تجديد الكتابة التاريخية عند العرب، ليس على صعيد الوقائع والأحداث فحسب، بل على صعيد المنهجي والمعرفي العميق. فقد انصرف طوال مسيرته الفكرية إلى التساؤل على شروط إنتاج المعرفة التاريخية وأدواتها متجاوزا التأريخ السردى إلى نقد فلسفة التاريخ ذاتها ، يسعى إلى إحراج الكتابة التاريخية العربية من أسر الاستخدام الإيديولوجي إلى فضاء المنهجية العلمية الرصينة مع مناقشه الاشكاليات التي يثيرها هذا المنهج على صعيد العلاقة بين التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية².

¹ وجيه كوثراني ، الفقيه والسلطان - دراسة في الفقه السياسي الاسلامي النبوي بيروت دار الطليعة 2001 م 54
² وجيه كوثراني، الدولة والخلافة في الخطاب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت طه 2001م ص ص 15-20.

3-1 - مفهوم التاريخانية عند الكوثراني - الأصول والدلالات

لا يستخدم كوثراني مصطلح "التاريخانية" بمعناه التقليدي الضيق الذي يحيل إلى النسبوية المطلقة أو إلى الحتمية التاريخية ، بل يوظفه بوصفه منهجاً في فهم الظواهر الإنسانية والاجتماعية ضمن سياقها الزمنية المحددة، دون أن يلغي الأبعاد البنيوية والطويلة الأمد التي تشكل في ضوئها تلك الظواهر وفي هذا الإطار يمتزج تأثير مدرسة الحوليات الفرنسية بالتفكير الإستمولوجي الفلسفي ليفرز رؤية منهجية مركبة.

- وقد استلهم كوثراني من فرنان بروديل مفهوم الزمن المتعدد المستويات¹:

الزمن الجغرافي الطويل الأمد، والزمن الاجتماعي المتوسط، والزمن العدني القصير هذه الرؤية المتعددة للزمن تمكن المؤرخ من الإمساك بتعقيد الواقع التاريخي دون اختزاله في سلسلة خطية من الأحداث السياسية أو في حتمية الحس اقتصادية صارمة.

غير أن كوثراني لا يكتفي بتبني الإطار البروديلي ، بل يخضعه للنقد حين يتعلق الأمر بالتاريخ العربي الإسلامي، إذ يرى أن ثمة خصوصيات حضارية وثقافية تستدعي تكييف هذا الإطار وتطويعه، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار الدور الفاعل للنصوص الدينية والتأويل الفقهي في صناعة الحدث التاريخي وتشكيل الذاكرة الجماعية².

¹ وجيه كوثراني الفقيه والسلطان، داو الرافدين بيروت - 2004 م ص ص 10-15.

² وجيه كوثراني السلطة والمجتمع والعمل السياسي، دار الطليعة ، بيروت ط1- 1986م - ص ص 5 10

3-2- التاريخانية واشكالية الايديولوجيا

يحذر كوثراني من الخلط بين المنهج التاريخاني وما يسميه التاريخ الايديولوجي " أي ذلك النوع من الكتابة التي تستدعي الماضي لتبرير الحاضر أو للتعبئة السياسية، وهو ينتقد بحدة تلك الاتجاهات التاريخية القومية والدينية التي تحول إلى مرآة تعكس ما يريد أصحابها رؤيته، بدلا من أن يكون علماً يكشف ما كان على نحو ما كان¹.

ولا يعني ذلك في نظرة كوثراني أن المؤرخ يمكنه الادعاء بالحياد المطلق أو بالموضوعية الخالصة التي نادت بها الوضعية فكل مؤرخ ينطلق من موقع ما وسياق ما، لكن الأمانة المنهجية تقتضي أن يكون واعيا بهذا الموقع ومصرحا به ، وأن يخضع فرضياته لمساءلة الوثيقة والنقد العقلاني وهذا تتقاطع التاريخانية الكوثرانية مع الهيرميوطيها الفلسفية² في موضوع الدائرة التأويلية بين الفاهم وموضوع الفهم.

3-2-1- النقد الفلسفي

بعد النقد الفلسفي الركيزة الثانية لمنهج كوثراني، إذ لا يكتفى بالاشتغال الأرشيافي بل يرافقه تساؤل دائم حول مشروعية الأدوات المستخدمة، وتتجلى هذه الفلسفية النقدية في ثلاثة محاور رئيسية: نقد الاستشراف، ونقد الايديولوجيا ومساءلة الذات الكاتبة³.

¹ ووجيه كوثراني ، مناقشات في الفكر والتاريخ دار الفارابي - بيروت ط1 - 2000 - ص ص 10-15

² ووجيه كوثراني - الدولة والخلافة مصدر سابق ص 25-30

³ نفس مصدر سابق ص 20-25

على صعيد نقد الاستشراق يستثمر كوثراني اسهامات إدوارد سعيد في تشریح الخطاب الاستشراقي، غير أنه يتجاوزه نحو ما يمكن تسميته ((نقد الاستشراق الداني)) أي ذلك الاستيعاب اللاواعي الذي يقوم به بعض المؤرخين العرب الصورة الآخر عن تاريخهم وحضارتهم، وإعادة إنتاجها بوصفها حقيقة علمية موضوعية. ويرى كوثراني أن هذا الاستيعاب ينتج تاريخاً مزدوج التبعية¹: تبعية منهجية للأكاديمية الغربية، وتبعية ايديولوجية لصورة الذات المشوهة أما نقد الإيديولوجيا فيستحضر فيه كوثراني أدوات ماركسية معرفية، متأثراً بمدرسة فرانكفوت ، ويطبق هذا النقد على التاريخ العربي الحديث بكل تياراته بما في ذلك التاريخ القومي العلماني، والتاريخ الديني الأصولي ، إديرى كليهما يخضع الوقائع التاريخية لمنطق سردي مسبق يحول التاريخ من علم إلى خطاب مشروعية و على صعيد مساءلة الذات الكاتبة ييبه كوثراني إلى مفارقة جوهرية المؤرخ ليس شاهداً محايداً على الماضي²، بل هو فاعل في إنتاجه ولهذا تستوجب الممارسة التاريخية الرصينة وعياً منعكساً يدرك موقع الذات من موضوع البحث ويقر بأن الاختيارات المنهجية هي أيضاً موافق معرفته وأخلاقية ذات أبعاد سياسية.

3-2-2- جدلية المنهج بين الخصوصية والكونية

تشكل اشكالية العلاقة بين الخصوصية الحضارية والمنهجية الكونية المحور الأعظم في فكر كوثراني ، فهو يرفض تبني مناهج الفكر العربي كما هي، إذ يرى أن كثيراً من مفاهيمه نشأت

¹ وجيه كوثراني الفقيه والسلطان، مصدر سابق ص20.45

² وجيه كوثراني مشروع النهوض العربي مصدر سابق ص 20-25

في سياقات تاريخية محددة لا تنطبق ألياً على التجربة العربية الإسلامية، ففي حين أن الدولة والعلمانية والمجتمع المدني بمعناها العربي تشكلت ضمن منظومة تاريخية بعينها، فإن الاستعارة التشبيهية لهذه المفاهيم قد تعيق الفهم أكثر مما تعييه¹.

يبدو ان كوثراني لا ينزلق إلى الخصوصية المطلقة التي تدعم استقلالاً معرفياً تاماً عن مسار الفكر الإنساني، فهو يستحضر فوكو في تحليل آليات السلطة والمعرفة، ويستعين بريكورفي مقارنة إشكالية الزمن والسرد ويوظف المقولات في فهم البيروقراطية والسلطة الكاريزماتية، لكنه يمارس في كل ذلك ما يمكن تسميته الاستخدام النقدي للأدوات " أي توظيف المفاهيم الغربية بعد فحص شروط انتاجهم وتقييم مدى قابليتها للتطبيق المعدل أو المجرد على سياقات مغايرة².

وتقييم حواراً نقدياً مع التراث المعرفي الغربي بدلاً من الاستسلام له أو رفضه جملة انتاجهم وتقييم تفصيلاً، ويتجلى هذا في اهتمامه بالوثيقة الأرشيفية العثمانية والعربية بوصفها مصدراً أولياً ينتج معرفة من داخل التجربة لا مجرد شاهد يؤكد فرضيات مسبقة يمثل منهج وجيه كوثراني نموذجاً للتفكير التاريخي الناضج الذي يجمع بين عمق الأرشيف وسعة المسائلة الفلسفية، فالتاريخانية عنده ليست بعداً موضوعياً يكتفي بإعادة الظواهر إلى سياقها، بل هي

¹ عبد الله العروي مفهوم الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط 1 1981 م ص 25-20

² محمد أركون نقد العقل الإسلامي - مركز الإنماء القومي بيروت ط 1 1986 م ص 10-15

أيضا أداة نقد ذاتي تعيد المؤرخ إلى شروط كتابته وإلى الأبعاد الايديولوجية التي تحرك اختياراته المنهجية¹.

ويقف هذا المنهج في مواجهة خطرين متقابلين يهددان التاريخ العربي الحديث خطر الذوبان في النماذج العربية وفقدان القدرة على قراءة الخصوصية التاريخية المحلية وخطر الانغلاق على الذات والتشتت بسرديّة ماضوية تغلق الباب أمام الحوار الإنساني المعرفي.

¹ ووجيه كوثراني الفقيه والسلطان مصدر سابق ص ص 50-55

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا لشخصية وجيه كوثراني، تبين أنه يُعدّ من أبرز الأسماء الفكرية التي أسهمت في تجديد الدراسات التاريخية العربية المعاصرة، من خلال سعيه إلى تجاوز المقاربات التقليدية للتاريخ والانتقال نحو قراءة نقدية تستوعب تعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي العربي.

وقد أظهرت دراسة سيرته الذاتية والفكرية أنّ تكوينه العلمي المتنوع واهتمامه بقضايا التاريخ والفكر السياسي أسهما في بلورة مشروع فكري متميز، يقوم على إعادة النظر في المسلمات التاريخية السائدة، وربط الأحداث التاريخية بسياقاتها الاجتماعية والفكرية. كما كشفت دراسة مولده ونشأته ومختلف مؤلفاته عن ثراء إنتاجه العلمي وتنوع اهتماماته بين التاريخ العربي، وإشكاليات الدولة، وقضايا الهوية، ونقد الخطابات الفكرية المعاصرة.

ومن جهة أخرى، اتضح أن موقع وجيه كوثراني بين المؤرخين والفلاسفة العرب ينبع من قدرته على الجمع بين الحسّ التاريخي العميق والرؤية النقدية الفلسفية، الأمر الذي جعله يحتل مكانة خاصة ضمن تيار المؤرخين العرب المجددين الذين سعوا إلى تطوير أدوات البحث التاريخي وإغنائه بالمقاربات الفكرية الحديثة.

أما فيما يتعلق بمنهجه، فقد برزت خصوصية مقارباته القائمة على المزوجة بين التاريخانية والنقد الفلسفي؛ إذ لم يكتفِ بسرد الوقائع التاريخية أو تفسيرها وفق منظور خطي، بل عمد إلى تفكيك البنى الفكرية والمعرفية التي تحكم إنتاج المعرفة التاريخية.



الفصل الثاني

مفهوم السلطة في الفكر

الإسلامي الكلاسيكي

1. العلاقة بين الإسلام والسلطة

2. مفهوم الخلافة (المارودي - ابن خلدون)

3. إشكالية الشرعية والطاعة

تمهيد

يُعدّ موضوع السلطة من القضايا المركزية التي شغلت الفكر الإسلامي منذ المراحل الأولى لتشكّل الدولة الإسلامية، حيث ارتبطت مسألة تنظيم الشأن العام وإدارة المجتمع بإشكاليات دينية وسياسية وفكرية متشابكة. وقد أفرزت التجربة التاريخية للمسلمين العديد من التصورات والاجتهادات التي سعت إلى تحديد طبيعة السلطة، ومصدر مشروعيتها، وحدود صلاحياتها، فضلاً عن بيان العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم.

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مفهوم السلطة في الفكر الإسلامي الكلاسيكي، من خلال تناول العلاقة بين الإسلام والسلطة، باعتبارها إحدى أكثر القضايا إثارة للنقاش في التراث الإسلامي، ثم الوقوف عند مفهوم الخلافة كما صاغه كل من الماوردي وابن خلدون، لما لهما من إسهامات بارزة في التنظير السياسي الإسلامي، وأخيراً التطرق إلى إشكالية الشرعية والطاعة وما ارتبط بها من جدل حول أسس الحكم وحدود الامتثال لأولي الأمر. ومن خلال هذه المحاور، نسعى إلى فهم الكيفية التي عالج بها الفكر الإسلامي الكلاسيكي قضية السلطة، وإبراز الأسس النظرية التي قامت عليها التصورات السياسية الإسلامية، بما يسمح باستيعاب أبعادها الفكرية والتاريخية وانعكاساتها على النقاشات المعاصرة المتعلقة بالدولة والشرعية السياسية في المجتمعات الإسلامية.

1- مفهوم السلطة في الفكر السياسي الاسلامي

1-1- مفهوم السلطة

عبر الفقهاء المسلمون عن لفظ السلطة بمرادف آخر وهو " الولاية " بمعنى الوالي أو الامام أو الخليفة أو السلطان ... الخ . وبناء على ذلك قسموا الولاية إلى نوعين : الولاية العامة وهي بحق التصرف العام على شؤون . الناس عامة كرئيس الدولة والولاية الخاصة وهي الولاية للأفراد بصفتهم الشخصية¹ لولاية الأب على الأبناء ولأن مفهوم السلطة السياسية أمر متعلق بـ" الولاية العامة لا الخاصة، فقد ارتبط مفهوم الولاية العامة بالعديد من المرادفات وهو ما أشار إليه محمد عبد الحي الكتاني بالقول بأن الخلافة هي: الرياسة العظمى والولاية العامة الجامعة القائمة بحراسة الدين والدنيا، والقائم بها يسمى الخليفة لأنه خليفة عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم والأمام² ، لأن الامامة والخطبة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين . لازمة له³ لا يقوم بها غيره الا بطريق النيابة عنه . وعليه فإننا نرى ترادفا بين ألفاظ الامامة، والخلافة، والولاية العامة وإمارة المسلمين ذلك لأن الخلافة في المصادر والتراث الإسلامي تعنى : السلطة السياسية الاسلامية وبالتالي فقد عرفها أهل السنة على النحو التالي⁴ :

¹ عبد المعين الشواف السلطة والتسلط نماذج لأسوأ الحكام المسلمين عبر التاريخ ، الرياض : دار الشواف للنشر والتوزيع ط 1 ، 2016 ص ص 12 13

² المارودي الاحكام السلطانية أحمد البغدادي تحقيق الكويت مكتبة دار ابن قتيبة، مجلد 4 - طبعة 1 1989 ص 13

³ ابن خلدون مقدمة ابن خلدون عبد الله درويش تحقيق بيرويه دار يعرب. ط 1 . 2004. ص 189

⁴ القلقشندي مآثر الانافة في معالم الخلافة الكويت مطبعة حكومة الكويت ط 1 1989 ص 1/8

1-2- عند الفقهاء السياسية قديما

فقد عرفها المارودي، إن الإمامة موضوعة الخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، ويضيف بالقول¹: إذا استقرت الخلافة من تقلدها إما يعمد أو اختيار ... فعلى كافة الأمة تفويض الأمور العامة إليه من غيرا افتيات عليه ولا معارضة له ليقوم بما وكل إليه من وجوه المصالح وتدبير الأعمال. وعرفها ابن خلدون هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الآخروية والدينية الراجعة إليها...² فهي في الحقيقية خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا، كما عرفها القلقشدي : " وهي الولاية العامة على لحافة الأمة والقيام بأمورها والنهوض بأعبائها. أما الشيخ الإسلام ابن تيمية فيعرفها الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسارنا مبينا ، و لم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين الا به من أمر دنياهم

1-3- عند فقهاء السياسة حديثا

فقد عرفها السنهوري بالقول: تقوم ولاية الخليفة على المسلمين ففي الاسلام على الولاية كاملة تحين بدين المسلمون كلها بالطاعة والمعونة في حدود الشريعة، ولكن الولاية الخليفة ليست حقا شخصيا له بل هي ولاية لصالح المسلمين جميعا انطلاقا من مبدأ حرية المسلم في الاسلام بينما الامامة عند الشيعة خلافة الله وخلافة رسوله، ومنزلتها منزلة الانبياء وهي إرث الأوصياء

¹ محمد عبد الحي الكتاني نظام الحكومة النبوية، التراتيب الإدارية بيروت : دار الأرقم مجلد 2 طبعة 2 د . ت ص 49

² ابن خلدون مقدمة ابن خلدون عبدالله درويش "تحقيق" مكتبة دار بن بيروت : دار يعرب ط 1 2004 م ص200

وعرفها مرتضى المطهري بالقول: " المقصود بالأئمة أشخاص معنيون مادون النبي يعرفون الاسلام ويعملون به عن طريق معنوي. والأئمة كالنبي معصومون عن الخطأ والغفلة والذنب. أما محمد رضا المظفر فيعرفها أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم ايمان إلا بالاعتقاد بها أولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين مهما عموا وكبروا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة.²

وعليه تتجسد اشكالية مفهوم السلطة اصطلاحا في إعطاء السلطة الأمرة صلاحيات واسعة واختصاصات في مختلف المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية فما هو مسكوت عنه اغفال النصوص الواردة في التعريفات القديمة جوهر السلطة الحقيقي والمنبتق أساسا من الأمة وهو ما أضيف لاحقا في التعريفات الحديثة بالإشارة إلى حرية المسلم في الإسلام³، علاوة على الاختلاف بين المنظورين السني والشيوعي للسلطة ولأن المفاهيم لا تؤخذ بمعانيها اللغوية والاصطلاحية فحسب، وانم لا بد من تناولها تبعا لمسيرة حركتها التاريخية وبما تحدثه تلك الحركة من تغيرات في الفكر السياسي الاسلامي والتراث سياسي.

¹ محمد نصر مهنا تجديد الخطاب الديني وإشكالية الخلافة بين السنة والشيعة القاهرة : الدار الثقافية للنشر ط1 2008 م ص 158

² مرتضى المظاهري الامامة سلسلة أصول الدين "جواد" على مسار "ترجمه" دار الحوراء للطباعة والنشر والتوزيع د. ت ص 41

³ محمد رضا المظفر عقائد الإمامية سلسلة الكتب الإهدائية ايران مركز الأبحاث العقائدية 1422 هـ من 137

2- إشكالية الشرعية و الطاعة

شكلت علاقة شرعية بالطاعة مختلة مركزية في الفكر السياسي الإسلامي، بين نص يؤسس للعدل والبيعة ، وواقع تاريخي كرس الغلبة والاستقرار وجيه كوثراني يفكك هذه العلاقة كاشفا كيف تحولت الشرعية من شرط سابق للحكم إلى نتيجة لاحقة تفرضها القوة والفقهاء الرسمي لعب دور المشرعن هذا التحول، فصار يوثق الأمر الواقع بدل أن تقيد السلطة، مشروع الكوثراني يعيد مساءلة هذا الانقلاب لكشف آليات إنتاج الطاعة باسم الدين.

2-1- الشورى والعقد الاجتماعي

الجوهر أن تكون الدولة بكل مسؤوليها ومؤسسات نتاج الحرية والشورى والعقد الاجتماعي المستند إلى حرية الاختيار ورضى الجماعة فالدولة لسيت خارجة عن قيم الإسلام الكبرى كالعدالة والحرية والمساواة بل على تجسيد لما لهما وانحراف الدولة في مراحل مديدة من التجربة التاريخية الإسلامية عن هذه القيم لا يشرع للدولة الاستبدالية ولا يؤسس للنموذج السلطاني الذي لا صلات حقيقية له بالاجتماع الاسلامي¹. بل على العكس تماما حيث أن الانحراف التاريخي يحملنا مسؤولية تاريخية باتجاه تطهير قيم الإسلام الأساسية في السياسية والحكم وممارسة القطيعة المعرفية والسلوكية مع كل أشكال الاستنثار بالقرار والاستقرار بالحكم. فالإسلام في حل كل تشريعاته وأحكامه يستند إلى الرضا وحرية الاختيار وليس من المعقول أن يبني نظامه السياسي بعيدا عن مقتضيات الحرية والشورى والعدالة². فكما أن العقود

¹ أبو الحسن المارودي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية دار الكتب العلمية بيروت ص 5/7

² وجيه كوثراني ، الفقيه والسلطان ، دار الرافدين بيروت 2004 ص -46-44

المالية والاقتصادية في الرؤية الاسلامية قائمة على رضا الطرفين كذلك هو نظام الحكم. فهو

سند في شرعيته ومشروعيته على بعد من أساسيين هما:

1- انسجام كل الممارسات والخطوات مع هدي الاسلام واختياراته الكبرى

2- قبول الأمة وانتخابها للحكومة والنظام السياسي

فالشرعية لا تتأسس فقط من اجراء انسجام قائمين على المشروع مع الاسلام ورؤيته في الحكم

والسياسة، وانها من الضروري وذلك من أجل اكتمال نصاب الشرعية من ان الأمة بكل

مكوناتها وشرائحها هي التي تختار و تستخدم بشكل حر شكل الحكومة ومشروع النظام

السياسي

2-2- نظام الحكم وقيام الإسلام سياسيا

إن الدولة في الرؤية السياسية الاسلامية البيت دولة الاستبداد والإكراه في كل مراحلها في

مرحلة التأسيس والبناء و في مرحلة الادارة والتسيير هي دولة المجتمع والأمن باختياراتها

وتوجهاتها وقيمها. فلا شرعية لدولة أو لنظام حكم سياسي ، لم يصل إلى سدة الحكم باختيار

الامة فالأمة هي صانعة الحكم. وأي تجربة سياسية بعيدة عن هذا المعيار فهي لا تتسجم

بمقدار ذلك البعد مع قيم الاسلام في الحكم والسياسة ف الفكر الإسلامي يؤسس مشروعة

السياسي على الأسس الثلاثة التالية:

فهو يقرس شعور الحرفي نفس الفرد بما يضعه من الوقوع في هاوية العبودية كما يزرع الشعور

نفسه في نفس الحاكمين بما يمنع الوقوع في هاوية الاستعباد. ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات

السياسية والدستورية كنتيجة شكلية لذلك الشعور مع ما يستتبع ذلك من وسط ثقافي مستنير ووسط اقتصادي متوازن.

ومن خلال هذا الشعور الحساس يتأسس الضمير الإسلامي الجماعي الذي يدافع عن قيم الإسلام الكبرى، ويكون حارساً على تنفيذها ومراقباً مسئولاً على النخبة السياسية وأداءها العام ومؤسسة الدولة وهي تمارسها، وظائفها، وأدوارها، فإنها تمارسها بوصفها مؤتمنة ووكيلة عن الأمن للقيام بها، وليس بوصفها ممثلة للحق الإلهي.

فالدولة حاجة اجتماعية وضرورة سياسية وحضارية وكل وظائفها وأدوارها مسؤولياتها لا تخرج عن نطاق خدمة المجتمع والامة من موقع والسلطة والدولة أو السلطة تستمد مشروعيتها بقاءها واستمرارها من قدرتها على الوفاء نجاحات الناس وتطلعاتهم المتعددة فهي معنية بأمن الناس الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأي تراجع عن هذه المسؤولية تضر بشرعية السلطة، ويصدى قبول الناس بها. فالأمة أو المجتمع هو الحاضن الأكبر لمؤسسة الدولة لأنها إحدى مؤسساته التي أنبئ بها مسؤولياتها محدد ووظائف معنية وإذا لم تستطع القيام بهذه المسؤولية والوظائف فإن المجتمع وعبر وسائل ديمقراطية - سلمية يختار فريقاً آخر أكثر تأهيلاً وقدرة على تنفيذ تلك المسؤوليات.

3- الخلافة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية

تعتبر إشكالية الدين والسياسة من القضايا الصعبة في السياق الثقافي الإسلامي ذلك أن الخلاف والاختلاف الدائر حولها بات أكثر حدة وأشد تعقيداً والفاحص للفكر الإسلامي يجد

أن به جانبين غير منفصلين جانب الثبات المتمثل في الشريعة والنصوص الثابتة، وجانب التغيير المتمثل في الممارسة، ووقائع التاريخ)¹

وقد عرف التاريخ الإسلامي سلطتين متلازمتين: سلطة زمنية، وسلطة روحية، ولم يعرف الفصل بينهما، فكلتاها. ترتبط بالأخرى إرتباطاً وثيقة فالدولة بما لها من سلطان وسيادة وقانون تقوم الصيانة الدين، وإعلاء شأنه وتتضح من خلال وقائع التاريخ وبوضوح تلك العلاقة القائمة بين الدين والسياسة، والفكر السياسي الإسلامي هو ذلك الفكر الذي يبحث في المشكلات السياسية من خلال العقيدة وفي إطارها وتستند الرؤية الأيديولوجية في هذا لفكر إلى الدين (فطبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين، وهو قوامها ولبها ولذلك كانت المذاهب السياسية التي نشأت ترتبط بالدين وتقول قدوى حوله)²

وتعد قضية الدين والدولة قضية خلافية في كل المجتمعات الإسلامية، ويقوم الجدل بخصوص الحد الفاصل بين الدين والسياسة على أساس أن التيار يرى أن الإسلام دين ودولة، وترى بعض الاتجاهات السياسية الأخرى تصورات مختلفة تتميز بين الدين والسياسة، أو تفصل بينهما أحياناً³.

وتصل المغاللات في الارتباط بين سلطة الدين، وسلطة الدولة إلى حد النظام الشيوعي ونظرية الحق الإلهي المباشر في الحكم، وقد تصل إلى الانفصال التام والقارئ للتاريخ

¹ طه عبد الرحمن ، الحوار أفقا للفكر المركز الثقافي العربي بيروت - ط 1 - 1995 ص 220

² محمد أركون الاسلام: أوروبا الغرب دار الساني بيروت ط 1 1981 م ص 150

³ كوثراني - وحيد الإسلام والديمقراطية : دار الشروق القاهرة ط 1 1995 ص 120

الإسلامي يجد أنه تم إتحاد السلطة السياسية بالسلطة الدينية منذ عصر الرسول، حيث جمع الرسول بين كونه رسولاً يتلقى الوحي، وبين ممارسة سلطاته الدنيوية في دولة المدينة، فلم يفصل بين السلطتين على الإطلاق، وإن كنا عنده - عليه السلام - بعض التمايز، ولم تكن العلاقة بين سلطة الدين وسلطة الدولة، علاقة تطابق كامل، لأن الرسول جمع بين السلطتين كرسول وكحاكم إلا أنه ميز بينهما، فكان السمع والطاعة وإسلام الوجه والتسليم فيها هو دين وكانت الشورى فيما هو دنيا وسياسة وعمران.

وأبقى النبي على بعض النظم التي كانت قبل الإسلام، وعدل بعضها وأبطل ما كان فاسداً منها ومن الطبيعي أن تقوم النظم السياسية في العهد الإسلامي الأول على اعتبارات دينية دون أن ينال ذلك من الطبيعة المدنية.

فلقد أضاف النبي جانباً دنيوياً في المدينة إلى الجانب الروحي، ولم يعتمد على الوحي في كل الأمور بل كان يدير أمور الدولة. وفقاً للشورى مع المسلمين وبحسب ما يلزم الدولة الجديدة ولم يقطع الرسول رأياً دون استشارة الصحابة ومن المفترض أن يكون أي قائد على نفس المنهج، وأن يعتبر نفسه كباقي المسلمين ويختلط مع كل أفراد الدولة فالخليفة ليست مهمته بحيث تمنحه سلطة ترفعه عن غيره من المسلمين.

3-1- مفهوم الخلافة عند المفكرين المسلمين

لقد تم تناول موضوع الخلافة بطريقة متفاعلة مع مشكلات الدين والحاكم والسلطة القائمة، ودأب الفكر السياسي الإسلامي من خلال مفكريه ومذاهبه وفرقه على التنظير والتأصيل لمفهوم

الخلافة والمفاهيم المتعلقة به ومنها¹. مفهوم الولاية والامامة والبيعة وغيرها وقد بدا التنظير الفكري الخلافة متباينا انطلاقا من القناعات الفكرية والممارسات الواقعية التي عاشها كل مفكر أو فقيه أو صاحب مذهب .

بعد التنظير بالنسبة للفكر السياسي الإسلامي جوهره وكيانه، واضطراب المواقف السياسية من نظام الخلافة وتصورها في مفاهيم غير مطابقة لمفهومها، ناتج في أغلبه عن مفارقات التنظير لهذا المفهوم، وهذه الاضطرابات والفكر السياسي الإسلامي ارتكز في أغلبه على فكرة الخليفة أو الامام كزعيم الأمة، وتمحور هذا الفكر حول الحاكم أكثر من فكرة الدولة أو الخلافة، وكانت أغلب التحريفات الخاصة بالإمامة أو الخلافة تركز حول القائم على إدارة أمور البلاد كمحور المسألة، ولم تعني هذه التعريفات بالدولة ككيانات و مؤسسات وعقد اجتماعي ، ولم يهتم المفكرون المسلمون بالتنظير لمسألة الدولة لفترات طويلة من التاريخ الإسلامي، فقد انصب اهتمامهم على سلطة الحاكم واختصاصاته وطرق اختياره وسماته، وطاعته ودوافع خلعه، كذلك لم يكن هناك إقراراً بالطريقة واحدة مقننه لتعيين الخليفة أو الحاكم².

والمتابع للفكر السياسي الإسلامي يجد أن المسلمين في بدايتهم لم يعرفوا مفهوم الدولة ولم يبحثوا فيه بشكل منهجي ، بل لم يبحثوا فيه من الأساس، بخاصة في ممارستهم للأمور السياسية.

¹ نصار ناصيف - منطق السلطة نفسه من 73

² يعقوب المحامي أحمد حسين مرتكزات الفكر السياسي ص 155

هل الخلافة. ضرورة اجتماعية وإنسانية؟

ثبتت التجارب أن العامة لا يستطيعون العيش دون قيادة، ربما لأن نفوسهم ضعفاً كما نرى فيون في أكثر أمور الحياة بعض الحقائق ولا يرون الجوانب الأخرى ولا يكون حكمهم مرتكزاً على العدل وهو مغلوبون على أمرهم، فالسلطة وبالتالي القوانين ضرورة للبشر حتى يتم التآلف والتجانس لاستقامة أمرهم ومنع تنازعهم وتكاد مذاهب الإسلاميين لا تختلف في أن إقامة سلطة في الجماعة واجب ديني لإقامة الشريعة وضرورة اجتماعية إنسانية لا بديل عنها في توفير شروط بقاء الجماعة وتحتاج الدولة الإسلامية إلى سلطة تنفذ الشريعة.¹

يرى المارودي أن الخلافة واجبة بالأجماع وإن شذ عن ذلك الأصم اختلف في وجوبها هل هي وجبت بالعقل أم بالشرع ، فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء في السليم لحاكمهم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم² في التنازع والتخاصم ولولا الولاة لكانوا فوق مهملين و همجاً مضاعين، وقالت أخرى بل وجبت بالشرع دون العقل ، لأن الإمام يقوم بأمر شرعية قد كان مجوزاً في العقل أن لا يرد التعبد بها ، فلم يكن العقل موجبا لها، وإنما أوجب العقل أن يمنع كل واحد نفسه من العقلاء عن التظالم والتقاطع وبأخذ بمقتضى العدل في المناطق التنافس و التواصل فيتدبر بعقله لا تعقل غيره.

¹ رجب كوثراني ، الدولة والعلاقة في الخطاب العربي الإسلامي ط 1 المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية بيروت 2015 ص 45

² كوثراني مرجع سابق ص 65

واتفقت أغلب الفرق مع تباينها وتعّدها على وجود الخلافة، أو الإمامة باعتبارها أن تحقق المصلحة أو تدفع الشر شريطة ألا تكون هذه المصلحة مخالفة الصريح النصوص¹. الشرعية وذلك انطلاقاً من أن النص لا يصطدم مع العقل

3-2- مفهوم الخلافة عند ابن خلدون

يرى ابن خلدون أن الخلافة هي حكم شرعي عام في جميع الأمور الدينية والدنيوية الخلافة عند ابن خلدون ليست موجود نظام حكم ، بل هي نظام اجتماعي وسياسي يهدف إلى تحقيق مصالح الناس في الدين والدنيا ابن خلدون يعتبر الخلافة ضرورة اجتماعية لتحقيق العدل والاستقرار في المجتمع ابن خلدون يميز بين الخلافة والإمامة هي تولى الأمة أمرها بنفسها أما الخلافة فهي تولى الأمة أمرها بواسطة شخص معين الخلافة عند ابن خلدون تتطلب نصاً شرعياً أو انتخاباً من أهل الحل والعقد ويرى ابن خلدون أن الخلافة تختلف عن الملك، الملك هو حكم قائم بالسلطة والقوة أما الخلافة عند ابن خلدون² تتطلب صلاحيات محدودة وفق الشريعة، أما الملك فهو حكم مطلق ابن خلدون يذكر أن الخلافة تمر بمراحل من القوة والضعف أسباب إنهيار الخلافة عند ابن خلدون تتضمن الظلم والفساد والانحراف عن الشريعة الخلافة تنهار عند ما يغيب العدل وتسود القوة وابن خلدون يقدم رؤية واقعية للخلافة تركز على الجانب الاجتماعي والسياسي ويرى أن الخلافة نظام ضروري لتحقيق الاستقرار والعدل في المجتمع

¹ ابن خلدون - المقدمة - دار الفكر العربي 1981-2 - ص 220

² ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر بيروت طبعة 2003 ص 155/150

لكنها تحتاج إلى شرعية وقدرة على تحقيق مصالح الناس ابن خلدون يعتبر أن الخلافة ليست مجرد حكم بل هي نظام شامل يضم الدين والدنيا هذه الرؤية عند ابن خلدون تعكس أهمية الجميع بين الدين والسياسة في نظام الخلافة¹.

الخلافة عند ابن خلدون ليست مجرد نظام حكم، بل هي نظام شامل يهدف إلى تحقيق مصالح الناس في الدين والدنيا.

¹ ابن خلدون المقدمة تحقيق علي عبد الواحد وافي دار النهضة العربية القاهرة طبعة 3 ، 1981م ، ج 1 ، صفحة 250/255 .

خلاصة الفصل

أن مفهوم السلطة في الفكر الإسلامي الكلاسيكي لم يكن مفهوماً ثابتاً أو أحادي الدلالة، بل تشكل من خلال تفاعل النص الديني مع الواقع التاريخي والسياسي الذي عاشته المجتمعات الإسلامية. فقد ارتبطت العلاقة بين الإسلام والسلطة بمحاولة التوفيق بين المبادئ الدينية ومتطلبات إدارة الدولة، الأمر الذي أدى إلى ظهور اجتهادات متنوعة بشأن طبيعة الحكم ومقاصده ووظائفه.

كما بيّنت دراسة مفهوم الخلافة عند كل من أبو الحسن الماوردي وابن خلدون وجود اختلاف في منطلقات المعالجة؛ فالماوردي قدّم تصوراً فقهياً معيارياً ركّز فيه على شروط الإمامة وواجباتها باعتبارها مؤسسة ضرورية لحفظ الدين وتدبير شؤون الدنيا، في حين تناول ابن خلدون الخلافة من منظور تاريخي واجتماعي، مبرزاً دور العصبية والعوامل الواقعية في نشأة الدول واستمرارها.

ومن جهة أخرى، كشفت إشكالية الشرعية والطاعة عن أهمية هذا الموضوع في الفكر السياسي الإسلامي، حيث سعى العلماء إلى تحديد أسس مشروعية السلطة وحدود طاعة الحاكم إن الفكر الإسلامي الكلاسيكي قد أسهم في بناء تراث سياسي غني ومتنوع حول قضية السلطة، جمع بين البعد الديني والاعتبارات الواقعية، وقدم تصورات ما تزال محل دراسة ونقاش في الفكر العربي والإسلامي المعاصر.



الفصل الثالث

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

1. السلطة العثمانية- نموذجا- قراءة كوثراني
2. توظيف الخطاب الديني في خدمة الدولة
3. برغماتية السلطة وحدود الفقه
4. أزمة الهوية بين الإسلام والتحديث

تمهيد

شهدت الدولة العثمانية تطوراً سياسياً وفكرياً معقداً جعل منها نموذجاً مهماً لدراسة العلاقة بين الدين والسلطة في التاريخ الإسلامي. فقد استطاعت هذه الدولة، التي امتد نفوذها لقرون عديدة، أن تؤسس نظاماً سياسياً جمع بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات إدارة إمبراطورية متعددة الأعراق والثقافات. وفي هذا السياق، برزت العديد من الإشكالات المرتبطة بكيفية توظيف الخطاب الديني في تدعيم شرعية السلطة السياسية.

وقد أولى المفكر والمؤرخ العربي وجيه كوثراني اهتماماً خاصاً بالتجربة العثمانية، حيث حاول من خلال قراءته النقدية الكشف عن طبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية ومؤسسات الحكم، وإبراز مظاهر البراغماتية السياسية التي طبعت أداء السلطة العثمانية في تعاملها مع التحديات الداخلية والخارجية. كما سعى إلى تحليل التحولات التي مست بنية الدولة العثمانية، خاصة مع تصاعد الدعوات الإصلاحية ومشاريع التحديث خلال القرن التاسع عشر.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة السلطة العثمانية من خلال منظور وجيه كوثراني، عبر التطرق إلى كيفية توظيف الخطاب الديني لخدمة أهداف الدولة، وبيان حدود الفقه أمام متطلبات الممارسة السياسية البراغماتية، ثم الوقوف عند أزمة الهوية التي نشأت نتيجة التوتر بين المحافظة على المرجعية الإسلامية والانفتاح على مشاريع التحديث المستمدة من التجربة الغربية.

1- السلطة العثمانية نموذجنا : قراءة وجبه كوثراني .

يرى وجيه كوثراني أن السلطة العثمانية تمثل نموذجاً فريداً في تاريخ العالم الإسلامي لتوظيف الدين في خدمة الدولة، العثمانيون استخدموا الإسلام كأداة لبناء الإمبراطورية وتبرير سلطتهم المركزية كوثراني يركز على كيف تم توظيف الفقه الإسلامي والمؤسسة الدينية لدعم مشروع العثماني السياسي¹.

العثمانيون أدعوا أنهم ورثة الخلافة الإسلامية بعد سقوط العباسيين هذا الادعاء سمح لهم بتوسيع نفوذهم في البلدان العربية والإسلامية باسم "حماية الإسلام" السلطان العثماني كان ظل الله على الأرض وطاعته كانت واجبة حتى لو كان ظالماً، يذكر أن العثمانيين اعتمدوا على المذهب الحنفي لأنه كان الأكثر مرونة في تبرير قرارات الحاكم².

الفقه الحنفي أجاز للسلطان اتخاذ قرارات لا تجوز شرعاً إذا كانت في صالح المسلمين هذا المذهب أصبح أداة في يد العثمانيين لتبرير توسعهم العسكري والسياسي³.

المؤسسة الدينية الرسمية كانت تتبع الدولة مباشرة. شيخ الإسلام كان أعلى منصب ديني في الدولة وكان يعينه السلطان، هذا المنصب كان أداة لضمان ولاء الفقهاء للسلطة وتبرير قراراتها باسم الشريعة.

¹ وجيه كوثراني، الدولة والخلافة في الخطاب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت، ط1. 2001م، ص 60-65

² محمد عبد اللطيف البجراوي - حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني . القاهرة 1978 ص 185

³ إسماعيل أحمد باغي - الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان. الرياض - 1995م ص 90

1-1- المؤسسة الدينية

شكل العلماء عرباً وتركياً ما يمكن تسميته بالمؤسسة الدينية والتي اعتبرها المؤرخون جزءاً من جهاز السلطة العثمانية، كما شكلت نافذة المؤسسة الحاكمة على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعليمية في الولايات والمقاطعات، مجالاً لهم في قطاع الوظائف الدينية. فهذا القطاع شكل عبر مراتب الافتاء والقضاء وأمانة المساجد وغيرها أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية في الولايات¹.

فالدولة ركزت في علاقتها والعلماء بعد تشكلها وانتظامها في قوانين وأجهزه ومؤسسات في أثر تشريعات السلطات على استيعاب العلماء في سلطات محلية فدخل الأكبر منهم في هذه السلطات².

وساعدها في هذا الأمر أنماط السلطات المحلية في ولايات الأطراف تقوم على الصراع بين الأسر المحلية من أجل الجاه والنفوذ في ظل نظام ضرائبي مرتكز على الجباية والالتزام، ويذكر كوثراني أن مشايخ الطرق الصوفية قد لعبوا دوراً مهماً في تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي للتابعين في الحارة أو الطائفة وكانت تشمل بذلك سلطة الشيخ إدارة شؤون أبناء الطائفة والاهتمام بمشاكلهم والإشراف على تنفيذ اتفاقاتهم³.

¹ وجيه كوثراني العلماء والطرق الصوفية والتنظيم الحرفي - المجلة التاريخية - المغربية . مركز الدراسات والبحوث العثمانية تونس 1988 م 620 - 621

² وجيه كوثراني السلطة والمجتمع مرجع سابق ص 42

³ محمد كرد علي - خطط الشام - ج 6 - مكتبة النووي دمشق ص 138

وبما أن نطاق الدولة كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان وأقوام ومذاهب فقد برز نظام الملل ، حيث اكتسبت الطوائف غير اسلامية بموجبه وضعاً مؤسسيا ضمن لها حقوق ملكية معترف بها من قبل السلطان، فاستمر هذا النفوذ إلى غاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ومع صدور التنظيمات لم يستطع العلماء التصدي للهجمة التحديثية.

1-2- المؤسسة العسكرية

ينطلق وجيه كوثراني من المبدأ المتمثل بأن لا دولة ولا سلطة بدون عسكر إذ تعتبر قوات الإنكشارية أحمد عناصر الجيش العثماني الأساسية وأحد نقاط القوة في بعض الفترات، والتي شكلت عملية تنظيم الدولة العثمانية لكونها عنصر فعلاً في تركيب النظام العربي والسياسي والاجتماعي، فقد لعب الإقطاع العسكري، دور وظيفة كسلطة بين المجتمع والدولة وجزءاً من سلطة محليه تمارس من جهة على قواعد نظام الالتزام ومن جهة أخرى على قواعد الأعراف المحلية.¹

على الرغم من أن العثمانيون استطاعوا توسيع ممتلكاتهم وبناء إمبراطوريه عالمية من قبل الجيش الإنكشاري، هذا الأخير الذي لعب دوراً في السلطة من خلال تلاعبهم المناصب كبار رجال الدولة كالصد² والأعظم والتحكم في هذا المنصب وإخضاعهم لأهوائهم الشخصية ، فالأسس التي قامت عليها الإنكشارية أنه انظم اليها كثير من الأهالي وعامة الناس من المسلمين والأمراء للتمتع بامتيازاتهم، وصاروا بذلك يتدخلون في السلطة بعقول عسكرية، فخربوا

¹ وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع - مرجع سابق ص 59

² اسماعيل أحمد باغي - الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث - مكتبة العبيكان - الرياض 1995م ص 90

سياسة الدولة ، إذ بلغت جرأتهم حدا جعلهم يتحكمون بخلع وتنصيب السلاطين وأصبحوا العنصر المهيمن في النزاعات الداخلية : مما أدى إلى تراخي الدولة في قبضتها السلطوية بسبب لها عدة مشاكل سياسية واقتصادية و استعمال القوة كوسيلة في الصراع على السلطة من طائفة معينة ضمن الأسرة الحاكمة مما أدى ضعف السلطة وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على جميع ولاياتها¹.

2-توظيف الخطاب الديني في خدمة الدولة

لقد حظي الخطاب الديني باهتمام كبير خاصة في عصرنا الحالي ذلك لكونه من المواضيع الرئيسية التي تبلورت عنها كثير من المفاهيم على حسب طريقة التلقي مع العلم أن الخطاب الديني له أنصاره في الاسلام الا ان مسار هذا التفكير والبحث لم يتوقف عند حدود هذه الكيفية فحسب بل انتقلت أو تحولت إلى منهاج آخر انفتح على أفق أخرى حاولت الخروج بإستراتيجيات حديثة تمكنهم من الكثيف على آليات تستفيد منها مجتمعاتنا عن طريق الاجتهاد والتعقب²

2-1-الدين سلاح لضمان السلطة

الحكام الذين تولوا السلطة منذ القدم حاولوا تبرير سلطتهم المطلقة بداية من النظريات التي تقدس الحاكم وفرعون الإله نموذج لهذه النظرية التي عارضها الفكر السياسي الإسلامي بشدة

¹ وجيه كوثراني مع السلطة والمجتمع مرجع سابق ص 58

² نصر حامد أبو زيد . نقد الخطاب الديني . دار التنوير . القاهرة ط1 1994م ص 10-15

وبداية من العهد الأموي ، استغل الحكام الفقه لتبريد وشرعنه استبدادهم، فكان للاستبداد خاص به بداية من طاعة الحاكم المطلقة التي تتعارض مع القرآن والسنة الله ان يثبتان أنه لا طاعة لحاكم في معصية¹، وكلاهما ينهى عن الركون للظلم والظالمين كذلك نجد تبريرا للاستبداد و من خلال إضفاء الشرعية لولاية التغلب وجعلها من الطرق الشرعية لتولى السلطة ، وهذا يتعارض مع الحكم الشوري الذي يتطلب رضى الأمة² ، وهذا الذي سار عليه الخلفاء الراشدون الإسلام بمبادئه الذي يحمي الحقوق والحريات المشروعة للأفراد تتناقض الاستبداد والتسلط.

الحاكم الذي يليس عباءة الخلافة أو الإمامة يحول قراره من رأي بشرى الى حكم شرعي.

الخليفة ظل الله في الأرض وطاعته من طاعة الله ومعصيته فتنة بهذا المنطق تصبح البيعة عقدا مقدسا، والخروج فسقا أو ردة الفقه السياسي كرس مبدأ أن السلطان الجائر خير من الفتنة، وأن الصبر على جور الأئمة أهون من شق عصا المسلمين الدين هنا يمنح الكرسي حصانة لا يمنحها أي دستور³.

الاسلام قدم للسلطة هوية عابرة للقبائل والأعراق راية الأمة الواحدة صهرت العرب والفرس والترك والبربر في كيان سياسي واحد. من يخرج عن إجماع الجماعة يوصف بالخارجي أو المبدع أو المارق. الانقسام السياسي يتحول إلى انحراف عقدي والمعارض يتحول إلى عدو للملة قبل أن يكون خصما للملك هذا يحتكر العالم تمثيل الدين ويحتكر الدين تمثيل الحق.

¹ وجيه كوثراني مصدر سابق ص 60-65

² المارودي الأحكام السلطانية دار الكتب العلمية بيروت طه ط 1 1985 ص 60-65

³ طويل عبد السلام إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر العربي المعاصر 2012 - ص 83-84

وأخطر ما في الدين كسلاح هو احتكار التغيير من يعين المفتي، ويمول الأزهر والزيتونة والنجف ويتحكم في وقف المساجد يتحكم في معنى النص الحاكم الذي يصادر حق التأويل يحدد ما هو الاسلام الصحيح أما حقيقته فهي استخدام للدين واستتصار به من أجل تمكين السيطرة والوصول إلى السلطة، وإيجاد الذرائع لمحاربة المعارضين سياسيا تحت مسميات وذرائع مختلفة كمحاربة الفتنة الردة عن الدين والعمل بالشرعية¹.

فقضية الخلاف بين المأمون والامام أحمد بن حنبل، لم تكن محاولة المأمون لفرض وجهة نظر فكرية تتعلق بخلق القرآن على المؤسسة الدينية المتمثلة بالفقهاء وعلماء الشريعة آنذاك.

3-براغماتية السلطة وحدود الفقه عند كوثراني

شغل وجيه كوثراني مساحة أساسية من مشروعه البحثي على تفكيك العلاقة الملتبسة بين السلطة والفقه في التاريخ الإسلامي لم ينظر إلى هذه العلاقة بوصفها علاقة خضوع متبادل للنص بل وصفها علاقة قوة ، السلطة عنده فاعل تاريخي براغماتي يبحث عن البقاء ، والفقه منتج اجتماعي سياسي يتشكل داخل شروط القوة لأخرجها ، من هنا تصبح مقولة "الاسلام دين ودولة " بحاجة إلى إعادة تفكيك : الدولة لم تكن تطبق الفقه ، بل كانت تنتج شروط إمكاناته وتحدد حدود اشتغاله² ، البراغماتية هنا ليست تهمة أخلاقية بل توصيف لآلية عمل السلطة الحاكم خليفة ، كان أو سلطانا أو أميراً يواجه واقعا معقدا من توازنات قبلية، وتهديدات

¹ السيد رضوان ، وجهة نظر بعنوان الإصلاح الديني وإخراج الدين من الصراع السياسي ،جريدة الاتحاد - 4 - أوت 2013م

² وجيه كوثراني . السلطة والمجتمع والعمل السياسي دار الطليعة بيروت 1986م ص42.45

خارجية ، وأزمات مالية وتمردات داخلية، إدارة هذا الواقع لا تتم عبد النص المجرد ، بل عبر موازنة المصالح والمفاسد ، وتقديم الضروري على الشرعي إن لزم ، عندما تصطدم قاعدة فقهية بمصلحة بقاء الدولة السلطة لا تلغى القاعدة بل تعيد تأويلها أو تعطّلها مؤقتاً تحت مبدأ "الضرورات تبّد المحظورات" ، أو تستدعي فقيها يمنحها غطاءً شرعياً جديداً، الدين بذلك لا يقيد يد السلطان بل يمنحه مرونة¹ : يصبح مخزوناً رمزياً وتشريعياً يستدعيه الحاكم وقت الحاجة ، هذه البراغمية تفسر لماذا استقرت صيغة المتغلب" في الفقه السياسي نظرياً ، الخلافة عقد بيعة واختبار وعدل ، عملياً استقر الأمر بعد الفتنة الكبرى على أن من غلب بالسيف وجبت طاعته حقناً للدماء الماوردي في "الأحكام السلطانية" وابن جماعة والجويني لاحقاً لم يؤسسوا لفقه ثوري، بل قننوا الأمر الواقع ، كوثراني يقرأ هذا التحول بوصفه انتصاراً للمنطق الدولة على منطق النص الفقه هنا لم يعد حارساً على السلطة ، بل كاتب عدل يوثق شرعيتها بعد أن تستقر²...

3-1- حدود الفقه السياسي الإسلامي

من هنا ندخل إلى الفكرة الثانية عند كوثراني حدود الفقه، الفقه السياسي الإسلامي في غالبه ولد في كنف السلطة وتحت رعايتها المؤسسة الفقهية الرسمية كانت جزءاً من جهاز الدولة القاضي المفتي المحتسب شيخ الاسلام، كلهم موظفون يتقاضون رواتبهم من بيت المال إستقلال الفقيه كان استثناء والقاعدة هي الارتباط العضوي بمؤسسة الحكم. لهذا السبب، حدود

¹ كوثراني، الفقه والسلطان مرجع سابق ذكره ص110

² أبو الحسن المارودي، مرجع سابق ذكره 15-20 وانظر تحليل كوثراني لها في تاريخ التأصل من 78

ما يمكن أن يقوله الفقه رسمتها السلطة نفسها. نقد الحاكم جائز مالم يؤد إلى فتنه، والفتنة يعرفها الحاكم، الأمر بالمعروف واجب ما لم يمس هيبة السلطان، وهيبة السلطان تقدرها أجهزة السلطان كوثراني يلح على تاريخية الفقه، لا يوجد "فقه سياسي إسلامي"¹.

واحد ثابت هناك فقه أموي برر التوريث وفقه عباسي، شرعن العصبية وفقه مملوكي تعامل مع سلطة المماليك العسكرية وفقه عثماني أسس للخلافة بعد سقوط بغداد. كل بنية سياسة أنتجت خطابها الفقهي الخاص، عندما تتغير موازين القوى تتغير الفتاوى ويعاد ترتيب الأولويات وتكتشف أدلة كانت منسية، هذا لا يعني أن الفقه منافق بل يعني أنه ابن زمنه الفقيه يقرأ النص بعين عصره، وعصره تحدده السلطة الغالبة لذلك حدود الفقه ليست نصية فقط بل تاريخية وسياسية بالأساس أخطر تجليات براغماتية السلطة يظهر في مؤسسة الفتوى الفتوى في الأصل رأي فقيه غير ملزم، لكنها تحولت في ظل الدولة إلى أداة تعبئة وتشريع، الحاكم يطلب فتوى للصالح، مع عدوه فيجد من يخرج له قاعدة "يجوز مهادنة الكفار للمصلحة". ويطلب فتوى لإعلان الحرب فيجد من يصدرها بوصفها جهاداً².

3-2- السلطة البراغمتية

الخلاصة التي ينتهي إليها كوثراني مركبة السلطة براغمتية بطبعها لأن البقاء غريزتها الأولى والفقه تاريخي لأنه لا ينطق إلا من داخل شروط اجتماعية وسياسية محددة عند تلتقي براغمتية السلطة بتاريخية الفقه، تكون النتيجة هي أن الدين يتحول إلى مورد للشرعنة والفقه يتحول إلى

¹ وجيه كوثراني بلاد الشام. السكان والاقتصاد والسياسية الفرنسية معهد الإنماء العربي ص 213

² كوثراني. الفقه والسلطان مرجع سابق ص 165-170

حقل لإنتاج المشروعية حدود الفقه لا يرسمها النص وحده، بل يرسمها موازين القوى ، كلما كانت الدولة قوية ومستقرة كان الفقه الرسمي أكثر تسامحا معها وأكثر تشددا مع خصومها وكلما اهتزت الدولة توسعت مساحة "فقه الضرورة" وفقه المرحلة وفقه درء المفاسد " ¹، بهذا المعنى مشروع كوثراني ليس هجوما على الدين، بل دعوة لتحريره من الاستخدام البراغماتي يريد فقها يخرج من عباءة السلطان ودينا يستعيد وظيفته النقدية والأخلاقية ، هذا لن يحدث إلا إذا فصلت المؤسسة الدينية عن جهاز الدولة ، وإنا استعاد الفقيه استقلاله المادي والمعرفي مادام راتب المفتي يأتي من وزارة الأوقاف، فستبقى فتواه أسيرة ولى الأمر وما دامت الشريعة تفسر داخل القصر ² ، فستبقى حدود الفقه هي حدود ما تسمح به السلطة، مشكلة الفقه إذن ليست في النص : بل في الشروط التي يقرأ فيها النص ، والسلطة البراغماتية بارعة في صناعة هذه الشروط هي لا تحتاج أن تحارب الدين ، يكفي أنا تحتكره ولا تحتاج أن تلغي الفقه يكفي أن تجعله موظفا عندها، وهذا هو جوهر أطروحة كوثراني ، الدين كان دائما سلاما ، والسؤال هو بيد من، وعندما يكون بيد السلطة، تصبح حدود الفقه هي نفسها حدود مصلحة السلطة ³.

¹ كوثراني مشروع النهوض العربي، دار الطليعة 2000 ص 201

² كوثراني - الفقيه والسلطان مرجع سابق ذكره ص 250

³ كوثراني مناقشات في الفكر والتاريخ دار الفارابي 2012 ص 88-90

4- أزمة الهوية والبحث عن التوازن السياسي والديني

4-1- الاختلالات الأجنبية ونشوء مفهوم الدولة الحديثة

كانت السمة الأبرز للصراع السياسي فيها أنه تحول إلى صراع هوية ووجود وانتقل من مرحلة النهوض والتطوير والتجديد إلى مرحلة الدفاع والاثبات والتبرير، ويرجع السبب الرئيس في ذلك أن المسلمين وجدوا أنفسهم في هذه المرحلة مجبرين على التفكير بالعلاقة بين الدولة والدين بشكل مختلف عما كان سائداً خلال المراحل السابقة على اختلاف تجاربها وصراعاتها مع السلطة السياسية.¹

فمفاهيم بناء الدولة الحديثة القادمة مع جيوش الاحتلال الأوروبي، كالديمقراطية والحرية وحكم الشعب والدولة الوطنية والقومية والبرلمان والدستور ... الخ، بدأت تسعى لأخذ مكانها في ثقافة المجتمع ومحددات بناء الدولة، منذ ذلك الحين وحتى الآن، لم يكن من السهل على المسلمين قبول هذا الشكل الجديد للدولة وللفكر السياسي بالمجمل فقد اعتادوا على مناقشة الخلافات وإيجاد الحلول للصراعات ضمن الإطار العام الطابع الدولة المستمد بشكل أو آخر من الإسلام²، وخلال مرحلة الغزو الأجنبي لمعظم أقطار العالم العربي والإسلامي أثيرت إشكالية العلاقة بين السياسة والدين انطلاقاً من مسألتين الولاية أو المرجعية الحاكمة والتي بمقتضاها وانسجاماً مع تصور الفقهاء وتمثلهم لماهية الإسلام ودار الإسلام يستحيل أن يحكم

¹ الأنصاري محمد جابر تحولات الفكر والسياسة بمصر و محيطها العربي 2003م ص 99

² طویل عبد السلام - اشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر العربي المعاصر 2012 ص 71-72

المسلمين من لا يدين بعقيدة الإسلام، إذ لا ولاية لغير المسلم على المسلم، من خلال الاحتكام الشريعة للإسلام كمرجعية حاکمة¹.

صحيح أن الإسلاميين سعوا إلى إعادة السيطرة على السلطة السياسية من أجل المحافظة على الهوية الإسلامية للدولة إلا أن هذا السعي لم يكن قائماً على أساس أن السلطة شأن ديني يجب تحقيقه، وإلا لن يكون لهذه الدولة شرعية لدى المسلمين

إن الأمر يعود بالتحديد إلى عدم تقبل المسلمين، منذ نشوء الدولة الإسلامية أيام الرسول الكريم وحتى إلغاء الخلافة العثمانية، على أن تكون المرجعية غير إسلامية من وجهة نظر نفسية اجتماعية وليست دينية، فمنذ أواخر العهد الراشدي وحتى انتهاء الخلافة العثمانية كان مسار العلاقة بين الدين والسياسة مستقر بشكل متوازن بين هاتين السلطتين، أو في حالة توظيف للدين الأغراض السلطة، فلم يكن من السهل تجاوز هذا التاريخ الطويل من التجربة السياسية الإسلامية التي كان فيها الدين فيها متداخلاً و مندمجاً مع السياسة، بحيث ترسخ في أذهان المسلمين أن الدولة والدين لا يمكن أن ينفصل بعضهما عن البعض².

وعليه فإن مفهوم المرجعية الدينية للسلطة السياسية أو للدولة لدى الفكر السني، يجمع أولاً وأخيراً لإجماع الجماعة السياسية، فهي مصدر الشريعة السياسية وليست الجماعة الدينية وحدها كما في الفكر الشيعي المتمثل بالإمامة وولاية الفقيه³.

¹ السيد رضوان، وجهة نظر بعنوان الإصلاح الديني وإخراج الدين من الصراع السياسي - جريدة الاتحاد - 04 أوت 2013م

² العوا محمد سليم . في النظام السياسي للدولة الإسلامية 2006م ، ص 317

³ السباعي هاني الصراع بين المؤسسات الدينية والأنظمة الحاكمة 2004م ص 16

حاولت حركات الهوية الدينية والثقافية التي نشأت في هذه المرحلة والأحزاب حديثة النشأة وتأسست إبان فترة الاحتلال متأثرة بالأفكار الديمقراطية والوطنية الشيوعية والاشتراكية، فلم تكن قد كونت هويتها بشكل جيد لتشعر بوجود خطر يهددها، ونتيجة لذلك فقد حصل في هذه المرحلة افتراق تدريجي بين التيارات الوطنية والإسلامية وأصبح أكثر حدة في المرحلة التالية بعد الاستقلال وتشكل مفهوم جديد للدولة في البلدان العربية تمثل نموذجين للدولة: الدولة الإسلامية والدولة الوطنية القومية.

ومع احتدام الصراع على السلطة بين التيارات الإسلامية والوطنية في هذه المرحلة إلا أنه ضمن الإطار السياسي والسلمي ومحاولة التيارات الإسلامية التكيف وموائمة وتأصيل بعض مظاهر الفكر السياسي الغربي (الديمقراطي) ومؤسساته وآليات العمل ملون مع الشريعة الإسلامية¹.

4-2- من دول الاستقلال إلى الأنظمة العسكرية الاستبدادية

في هذه المرحلة لم يعد مفهوم المؤسسة الدينية يمثل السلطة الدينية كما كان سابقا بمعنى آخر لم تعد المؤسسة طرف الصراع الوحيد بين حقلي الدين والسياسة، فقد أصبحت هناك أحزاب سياسية إسلامية أخذت تتصارع مع السلطة السياسية للسيطرة على الدولة وأصبحت المؤسسة الدينية المتمثلة بوزارة الأوقاف، ودار الافتاء تخضع للتجاذبات السياسية، ليس بين

¹ السيد رضوان مرجع سابق ذكره 4 اوت 2013 م

المسلمين أنفسهم كما كان خلال العصور الإسلامية بل بين الإسلاميين على اختلاف توجهاتهم السياسية من جهة، والأحزاب السياسية والوطنية من جهة أخرى.

وهو ما يتضح جليا من خلال ما يصدر عن هذه المؤسسة من فتاوى تتعلق بشكل مباشر بالشأن السياسي للدولة لتدعم فيها طرفا على حساب آخر، ولعل السبب الأساسي لهذا التغيير يعود الرغبة القوى السياسية الإسلامية وغير إسلامية كسب ولاء هذه المؤسسة التي أصبحت الممثل الرسمي للسلطة الدينية في الدولة.

فنتيجة لما أسسه الشأن الديني في إطار الدولة الحديثة ، لم يعد المجتمع وحده، ولا مدى التزام المؤسسة في تطبيق الشريعة هو ما يمنحها الشرعية بل تشارك في ذلك كل من الشعب من جهة والسلطة الحاكمة والأحزاب السياسية الإسلامية من جهة أخرى، وبذلك أصبحت مسؤولية حماية الدين وحراسته ليست مقتصرة على علماء الشريعة والفقهاء كما كان في الفترات الإسلامية ولا على الدولة التي كانت تكسب شرعيتها سابقا من الدين الإسلامي بشكل أو آخر بل أصبحت مشتركة بين أطراف المعادلة الجديدة، ان العامل المشترك بينهم الذين يدعون الحفاظ على الدين أو تطبيقه ، هو حب السلطة والسيطرة وإخراج المجتمع خارج دائرة التأثيرية من أجل السلطة بحد ذاتها، هذه هي المعادلة التي سادت في هذه الفترة وحتى الوقت الحالي.

4-3- ثنائية الإسلامي والعلماني

يفكك كوثراني ثنائية إسلامي علماني بوصفها أداة سلطة. الطرفان يتبادلان التغذية و الخطاب الإسلامي يصورا العلماني يصور العلمانية كغزو¹، والخطاب العلماني يصور الدين كعائق للتقدم الدولة تدير هذا الاستقطاب وتقدم نفسها كحكم و ضامن تسمح بهامش ديني لا يمس نية الحكم، وبهامش تحديثي لا يمس شرعيتها الإسلاميون قبلوا بالعمل من داخل اللعبة والعلمانيون تحالفوا مع الاستبداد خوفا من الفقيه النتيجة ، هجين سلطوي يستخدم الدين والحادثة معا كأداتي ضبط التوازن الذي تطرحه السلطة ليس ناتجا عن عقد اجتماعي بين قوى حية ، بل هو توازن مفروض من فوق السلطة تحتكر ، رسم حدود الحريات المفتي يغني وفق توجيهات الأمن، والمتقف يصمت عندما يطلب منه كوثراني يسميه احتكار تمثيل الحادثة لا يوجد توازن حقيقي ما دام راتب الإمام وقرار التعيين بيد وزارة الأوقاف والمخرج عند كوثراني يبدأ بشرطين الأول فصل المؤسسة الدينية عن الدولة ماديا ومعرفيا لا توازن ما دام الفقيه موظفا عند السلطان². الثاني والاعتراف بالتعدد الاجتماعي والمذهبي والثقافي. الهوية ليست قالبا نصبه السلطة بل سيرورة تصنعها الجماعات عبر التفاوض التوازن لا يعني طمس الفوارق باسم الوحدة بل إدارتها بعقد مواطنة يقوم على الحقوق لا على الغلبة ومن خلال كل هذا بين كوثراني أن أزمة الهوية هي الوجه الثقافي الأزمة السلطة. البحث عن توازن ديني سياسي يفشل حين تكون الدولة في الخصم والحكم. الدين سيبقى أداة بيد السلطان والهوية ستبقى

¹ وجيه كوثراني ، مرجع سابق ذكره ص 29-33

² وجيه كوثراني مناقشك في الفكر و التاريخ دار الفارابي بيروت 2012م ص 140-145

سلاحاً للشرعية ما لم يستعد المجتمع حق تعريف نفسه وحق مساءلة حاكمه، وحق الفصل بين الديني والسياسي¹.

¹ كوثراني الفقيه والسلطان ص 318 - 321

خلاصة الفصل

أن قراءة وجيه كوثراني للتجربة العثمانية تقوم على تجاوز التفسيرات التقليدية التي تنظر إلى الدولة العثمانية بوصفها تجسيدًا خالصًا لنموذج الخلافة الإسلامية، إذ يكشف كوثراني عن تعقيد العلاقة بين الدين والسياسة داخل هذه الدولة.

كما أظهرت الدراسة أن توظيف الخطاب الديني لم يكن مجرد التزام عقائدي، بل كان في كثير من الأحيان وسيلة سياسية تهدف إلى تعزيز وحدة الدولة والمحافظة على استقرارها. وفي المقابل، برزت حدود الفقه التقليدي أمام متطلبات الحكم وإدارة الإمبراطورية، مما دفع السلطة العثمانية إلى تبني مقاربات براغماتية فرضتها اعتبارات الواقع السياسي والإداري والعسكري. ومن ناحية أخرى، بيّنت أزمة الهوية التي عرفتتها الدولة العثمانية حجم التحديات التي واجهتها في ظل التحولات الدولية المتسارعة وضغوط التحديث. فقد وجدت نفسها أمام ضرورة التوفيق بين المحافظة على مرجعيتها الإسلامية وبين الاستجابة لمتطلبات الإصلاح وبناء مؤسسات حديثة

وعليه، تكشف قراءة وجيه كوثراني للسلطة العثمانية عن أهمية اعتماد المقاربة النقدية في دراسة التاريخ السياسي الإسلامي، بعيدًا عن التمجيد أو الإدانة المطلقة، بما يسمح بفهم أكثر موضوعية للتفاعلات التي حكمت العلاقة بين السلطة والدين والهوية. كما تبرز هذه القراءة القيمة العلمية لإسهامات كوثراني في تجديد البحث التاريخي العربي وإعادة التفكير في قضايا الدولة والشرعية والتحديث في السياق الإسلامي.



الفصل الرابع

الإسلام والدولة الحديثة

أفق الكوثراني النقدي

1. نقد الاسلام السياسي المعاصر

2. إشكالية الديمقراطية والعالمية

3. نحو فصل ابستمولوجي بين الديني والسياسي

تمهيد

يُعدّ موضوع العلاقة بين الإسلام والدولة الحديثة من أكثر القضايا حضوراً وإثارة للجدل في الفكر العربي المعاصر، لما ينطوي عليه من أبعاد دينية وسياسية وفلسفية تتصل بطبيعة الدولة ومصدر الشرعية وحدود تدخل الدين في المجال العام. وقد ازدادت أهمية هذا النقاش مع ظهور تيارات الإسلام السياسي وصعودها في فترات مختلفة، وما رافق ذلك من تساؤلات حول مدى إمكانية التوفيق بين المرجعية الإسلامية ومبادئ الدولة الحديثة القائمة على المواطنة والديمقراطية والتعددية.

وفي هذا الإطار، قدّم وجيه كوثراني مقاربة نقدية متميزة، سعى من خلالها إلى إعادة قراءة العلاقة بين الديني والسياسي بعيداً عن الأطروحات الاختزالية والتصورات الأيديولوجية المغلقة. فقد انطلق من رؤية تاريخية نقدية تؤكد ضرورة التمييز بين التجارب السياسية التي عرفها التاريخ الإسلامي وبين المبادئ الدينية في بعدها القيمي والروحي.

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف عند الأفق النقدي الذي يقترحه وجيه كوثراني في معالجة إشكالية الإسلام والدولة الحديثة، وذلك من خلال تناول موقفه من الإسلام السياسي المعاصر ونقده لمرتكزاته الفكرية، ثم مناقشة رؤيته لإشكالية الديمقراطية والعالمية وما تطرحه من تحديات أمام المجتمعات العربية والإسلامية، وأخيراً التطرق إلى دعوته نحو إرساء فصل إبستمولوجي بين الديني والسياسي باعتباره مدخلاً لإعادة بناء الفكر السياسي العربي على أسس عقلانية وتاريخية.

1- نقد الإسلام السياسي المعاصر عند وجيه كوثراني

يرى وجيه كوثراني أن الإسلام السياسي المعاصر ليس امتدادا طبيعيا للتاريخ الإسلامي بل هو رد فعل على أزمة الحداثة والسلطة في العالم العربي ، ينتقد كوثراني الخطاب الإسلامي السياسي لأنه تبني نفس آليات الحديث التي يدعي مقاومتها ، واستخدم الدين كأداة للوصول إلى السلطة¹ ، دون أن يقدم رؤية جديدة للعدالة أو الديمقراطية الإسلام السياسي المعاصر هو نتاج أزمة مشروع النهضة العربية وليس امتدادا طبيعيا للتاريخ الإسلامي هو رد فعل على فشل الدولة الوطنية في تحقيق التنمية والعدالة وعلى غياب مشروع عربي جامع ، لكنه رد فعل مشوه لأنه تبني نفس مفاهيم الدولة الحديثة التي فشلت السلطة المركزية الاستبداد باسم الأمة، تغيب المجتمع المدني² ، ينتقد كوثراني الإسلام السياسي حول الدين إلى أداة للوصول إلى السلطة، بدل أن يكون الدين قوة تحرر وتقيم للعدل، صار وسيلة الوصول إلى الحكم، فالخطاب الإسلامي المعاصر يتحدث عن تطبيق الشريعة لكنه نادرا ما يتحدث عن العدالة الاجتماعية أو الحقوق المدنية، الغاية عند الإسلاميين هي الوصول إلى السلطة و الوسيلة هي الدين هذا التحول جعل الإسلام السياسي يركز على الشكل أكثر من المضمون : الحدود والقصاص أهم من العدالة الاقتصادية والحجاب أهم من حقوق المرأة . الدين هنا ليس هداية للناس بل أداة للضبط الاجتماعي³.

¹ وجيه كوثراني ، مشروع النهوض العربي، دار الطليعة بيروت ط 1 2000 م. ص 120.125

² وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي. دار الطليعة بيروت ط1986.1 ص215-210

³ وجيه كوثراني ، الفقيه والسلطان ، مرجع سابق ذكره ص 330-335

يرى كوثراني أن الإسلام السياسي تبني نفس آليات الدولة الحديثة التي يرفضها، تكلم عن "الدولة الإسلامية" لكنه طبق نفس منطق الدولة المركزية والقمع باسم الاستقرار، تكلم عن "الخلافة" لكنه مارس نفس الاستبداد باسم "ولاية الفقيه أو "حاكمية الله" لم يقدم الإسلام السياسي نموذجا جديدا للحكم بل طبق نفس النموذج الذي فشل في العالم العربي، وينتقد كوثراني أيضا غياب الديمقراطية والتعددية في الخطاب الإسلامي السياسي¹، يتحدث عن "الشورى" لكنه لا يحدد كيف ستكون ممارسة السلطة في دولة إسلامية، يرفض التعددية باسم "الوحدة الإسلامية" ويعتبر المعارضة "خروجاً على الأمة"، لم يقدم الإسلام السياسي ضمانات حقيقية لحقوق الإنسان أو حرية التعبير كوثراني يخلص إلى أن الإسلام السياسي فشل في تقديم بديل حقيقي لأزمة العالم العربي، تجربته في الحكم (كما في السودان وأفغانستان أو إيران)².

أظهرت نفس مشاكل الاستبداد والفساد والغياب التتموي، لم يقدم الإسلام السياسي حلاً لمشاكل البطالة أو الفقر أو التخلف العلمي. بل زاد من حدة الصراعات الطائفية والمذهبية، كوثراني لا ينكر أهمية الدين في الحياة العامة، لكنه يرفض اختزال الدين في مشروع سياسي ضيق، يرى أن الإسلام السياسي المعاصر هو نسخة معدلة من الدولة الحديثة، لكنه بغطاء ديني الحل عند كوثراني هو استعادة الفصل بين الدين والسياسة، وتأسيس مشروع نهضة عربي يقوم على العدالة والتعددية والحقوق³.

¹ وجيه كوثراني مناقشات في الفكر والتاريخ دار الفارابي بيروت ط 1 ، 2012 ص 155-150

² وجيه كوثراني الدولة والخلافة في الخطاب العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط 1 ، 2001م، ص 250-255

³ وجيه كوثراني في مشروع النهوض العربي ، مصدر سابق ص 130-135

1-2- مفهوم الحاكمية والديمقراطية عند كوثراني

مفهوم الحاكمية والديمقراطية عند كوثراني هو قضية مهمة في الانظمة السياسية الإسلامية يرى كوثراني أن الحاكمية لله تعني أن الله هو صاحب السلطات التشريعية، بينما الديمقراطية تعني أن الشعب هو مصدر السلطة، كوثراني يرى أن العالمية لله من مبدأ إسلامي يجب أن يكون أساسا للأنظمة السياسية الإسلامية. يعتبر أن الله هو صاحب السلطة التشريعية، وأن الإنسان يجب أن يكون خاضعا لأمر الله من ناحية أخرى¹، يرى كوثراني أن الديمقراطية، نظام سياسي يقوم على مبدأ الشورى والمسؤولية ويعتبر أن الديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق الأهداف الإسلامية، ولكن يجب أن تكون مقيدة بمبادئ الشريعة الإسلامية كوثراني يرى أن التوفيق بين الحاكمية والديمقراطية يتطلب وجود مؤسسات قوية ووعي سياسي لدى المواطنين. يعتبر أن الفقهاء يمكن أن يلعبوا دورا مهما في تفسير الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الحياة السياسية كوثراني يرى أن مفهوم الحاكمية والديمقراطية يجب أن يكون مبنيًا على فهم عميق للشريعة الإسلامية ومبادئها يعتبر أن الفقهاء يجب أن يكونوا مقيدين بمبادئ الشريعة الإسلامية في تفسيرهم للشريعة وتطبيقها في الحياة السياسية في النهاية يرى كوثراني أن الحاكمية والديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق الأهداف الإسلامية إذا تم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل صحيح².

¹ كوثراني وحيد الإسلام والديمقراطية دار الشروق القاهرة ، طبعت 1 ، 1955م. ص 10 / 15 .

² عبد المجيد الشرفي ، الإسلام والحداثة . دار الطليعة بيروت طبعة 2، 1996، ص 20/25

2- إشكالية الديمقراطية والحاكمية

2-1- تطبيق التوفيق بين الحاكمية والديمقراطية ودور الفقهاء في تطبيقها

التوفيق بين الحاكمية والديمقراطية هو قضية مهمة في الأنظمة السياسية الإسلامية، فقد وقع خطاب في أسر ثانية حادة : فريق يره الحاكمية نقيضا للديمقراطية، لأن الأولى تجعل السيادة لله والثانية للشعب وفريق يرى الديمقراطية هي التطبيق الوحيد المقاصد الشريعة¹.

في زمن الدولة القومية غير أن تدقيق التاريخي الذي يقدمه وجيه كوثراني يكشف أن هذه الثنائية نتاج تأويلي حديث لا قانون كلياً للتراث من هنا فإن الحاكمية في جوهرها التراث لا تعني إلغاء الفعل البشري بل تعني " مرجعية المقاصد الإلهية العليا " العدل، رفع الظلم الشورى، حفظ النفس والمال. هذه المقاصد لا تتحقق بذاتها، بل تحتاج إلى يشر يجتهدون وإلى مؤسسات تنظم وإلى أمة تراقب فالله لا يحكم مباشرة والنص لا ينطق بذاته بل ينطق به الرجال كما قال الإمام على وعليه فالتعارض بين الحاكمية الله وحكم البشر تعارض موهوم،² لأن حكم البشر العادل هو الصورة الوحيدة الممكنة لتحقيق حاكمية القيم والديمقراطية ليست عقيدة لاهوتية بل "خيرة إنسانية" وتراكت لمواجهة معضلة الاستبداد، جوهرها ثلاث آليات إجرائية تداول السلطة سلمياً والتمثيل عبر الانتخاب والفصل بين السلطات. هذه الآليات محايدة ثقافياً وتكتسب مضمونها من القيم التي تملأها وإن دور الفقيه حجر الزاوية في أي توفيق بين الحاكمية والديمقراطية وقد مر الفقيه تاريخياً بثلاثة أطوار: طور الاستقلال التقدمي ثم طور الشرعنة

¹ طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر المركز الثقافي العربي بيروت طبعة 1 1995 ص 50-51

² محمد أركون الاسلام: أوروبا الغرب: دار السافي بيروت داد - 1995 - ص 60

للسلطان الغالب ثم طور المطالبة بالولاية المباشرة في العصر الحديث إن التوفيق الحقيقي يقتضي تجاوز ولاية الفقيه" والعودة إلى جوهر الوظيفة الفقيه الأولى، ولكن بصيغة معاصرة ويتحقق ذلك¹.

2-2-التحديات التي تواجه الديمقراطية في تحقيق العدالة والمساواة

التحديات التي تواجه الديمقراطية في تحقيق العدالة والمساواة هي قضية مهمة في الأنظمة السياسية الإسلامية يتم تطبيق الديمقراطية في الانظمة الإسلامية التي تواجه العديد من التحديات منها قلة الوعي المواطنين وعدم وجود مؤسسات قوية. كوثراني يرى أن قلة الوعي السياسي لدى المواطنين هي أحد التحديات الرئيسة التي تواجه تطبيق الديمقراطية يعتبر أن المواطنين يجب أن يكونوا واعين بحقوقهم وواجباتهم السياسية من أجل المشاركة في الحياة السياسية وانتشار الفساد هو تحد آخر يواجه تطبيق الديمقراطية عند كوثراني يرى أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع الاسلامي عدم وجود مؤسسات قوية هو تحد آخر يواجه الديمقراطية عند كوثراني² وتعتبراً كوثراني أن المؤسسات القوية هي ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الاسلامي ويتم تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الإسلام يتطلب تحقيق الشريعة شكل صحيح والديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة إذا تم تطبيقها بشكل صحيح ويرى الكوثراني ان تطبيق الديمقراطية في الانظمة

¹ كوثراني وحيد الحاكمية والديمقراطية دار الطليعة بيروت ط1 1996، ث 50-55

² كوثراني الاسلام والديمقراطية دار النهار 2001 ص 15

الإسلامية يتطلب وجود مؤسسات قوية ووعي سياسي لدى المواطنين والفقهاء يلعبون دوراً مهماً في تفسير الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الحياة السياسية¹.

2-3- دور الشورى في تطبيق الحاكمية والديمقراطية

الشورى هي مبدأ إسلامي وهي تعني المشاورة والتبادل في الرأي وهي مبدأ سياسي في الإسلام أساسي في الإسلام والحاكمية تعني حكم الله وهي مفهوم إسلامي يركز على سيادة الشريعة الإسلامية والديمقراطية تعني حكم الشعب نظام سياسي يركز على المشاركة السياسية المواطنين يمكن تطبيق الشورى² في الحياة السياسية من خلال إنشاء مجالس شورى تمثل مختلف فئات المجتمع بينما الحاكمية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الإسلامي والديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق المشاركة السياسية المواطنين بينما يرى كوثراني أن الشورى يمكن أن تكون بديلاً للديمقراطية الغربية في الأنظمة السياسية الإسلامية والحاكمية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق سيادة الشريعة الإسلامية والديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة والشورى يمكن أن تساهم في تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين ويمكن أن تكون الشورى وسيلة لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في المجتمع الإسلامي³ ويرى الكوثراني أن هذه المجالس يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الإسلامي كما يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين وضمان الشريعة

¹ كوثراني مشروع النهوض العربي دار الفارابي 2004 ص 150

² كوثراني . الفقيه والسلطان مرجع سابق ذكره ص 33-73

³ المرجع نفسه حيث يحلل مفهوم السياسة الشرعية عند ابن تيمية وابن القيم.

الاسلامية وهذه المجالس مسؤولة عن تقديم المشورة في مختلف المجالات مثل : تقديم المشورة حول السياسية الاقتصادية.

2-4- التمييز بين الدين والتدين

التمييز بين الدين و التدين عند كوثراني هو قضية مهمة في الفكر الإسلامي ويرى كوثراني أن الدين هو مجموعة من العقائد والمبادئ التي تنزل من الله على الإنسان بينما التدين هو ممارسة الانسان لهذه العقائد والمبادئ في حياته اليومية وكوثراني يرى أيضا أن الدين هو ثابت ومطلق بينما التدين هو متغير ونسبي، الدين هو ما جاء به من القرآن والسنة النبوية بينما التدين¹ هو ما يمارسه الانسان من عبادات ومعاملات وأخلاق وهناك فرقا بين الدين والتدين يقول كوثراني الدين هو المصدر و التدين هو الممارسة ، الدين هو ما يجب أن يكون بينما التدين ما هو كائن الدين هو الحق والتدين هو السعي لتحقيق هذا الحق والتمييز بين الدين والتدين هو ضرورة لتحقيق الإصلاح الديني والاجتماعي فالدين هو ثابت و مطلق بينما التدين هو متغير نسبي يمكن تطويره وتحسينه وفي الاخير يرى كوثراني أن التدين هو ممارسة الإنسان للدين ويمكن أن يكون صحيحا أو خاطئا بينما الدين هو الحق الذي يجب أن يكون مرجعا للتدين² وبهذا التمييز تنتفي القداسة عن الاجتهادات السياسية للبشر فلا تتحول الحاكمية إلى سلطة وصاية باسم النص ويصبح الطريق مفتوحا أما الأمة لتختار الآليات الديمقراطية كالتدين سياسي يحقق مقاصد الدين في العدل والشورى.

¹ كوثراني - الدولة والخلافة في الخطاب العربي ، دار الطليعة 1996 - صفحة 62.65

² المصدر نفس ص 81 ويضرب مثال كالرق لدين تاريخي خالف مقصد الدين في الحرية .

2-5- النقد الإستمولوجي للإسلام السياسي

النقد الإستمولوجي "الإسلام السياسي عند كوثراني قضية مهمة في الفكر الإسلامي المعاصر وكوثراني يرى أن الإسلام السياسي هو مفهوم مشوه و مضلل حيث يخلط بين الدين السياسية ويجعل من الإسلام ديناً سياسياً والإسلام هو دين شامل يتناول جميع جوانب الحياة ولكن هذا لا يعني أن الإسلام هو الدين سياسي والإسلام السياسي هو مفهوم يقلل من شأن الإسلام ويجعله أداة لتحقيق أهداف ويرى كوثراني¹ أن الإسلام السياسي هو مفهوم يتعارض مع جوهر الإسلام حيث يجعل من الإسلام وسيلة لتحقيق السلطة والسيطرة لذلك يرفض كوثراني مقولة أن نقد الإسلام السياسي نقد الإسلام بل يعتبر نقد الإسلام السياسي هو خدمة للدين لأنه يحرره من احتكار جماعة أو حزب والإسلام السياسي مشروع لم يكتمل هو رد فعل تاريخي على الاستعمار والاستبداد ، لكنه وقع في أسر أدوات الاستبداد نفسها عند ما رفع شعار الحاكمية واحتكر تفسير الدين والمخرج ليس في إلغاء الإسلام من السياسة بل في السياسة من التوظيف السياسي وهذا لا يتحقق إلا بالدولة المدنية الديمقراطية².

3-آليات الفصل الإستمولوجي

آليات الفصل الإستمولوجي المعرفي عند الكوثراني هو مجموعة من الأدوات والمناهج التي يستخدمها لتحقيق الفصل بين الدين والسياسية وبين العلوم الدينية والعلوم الانسانية هذه الآليات تشمل التمييز بين الدين والتدين يرى كوثراني أن الدين هو مجموعة من العقائد والمبادئ التي

¹ حوار مع كوثراني محلية الطريق العدد 3 : 2005

² المصدر نفسه صفحة 78 حيث يحلل مفهوم السياسة الشرعية

تتنزل من الله على الانسان بينما التدين هو ممارسة العقائد الانسان هذه العقائد والمبادئ في الحياة اليومية والعلوم الدينية والعلوم الانسانية هي العلوم التي تتناول الدين والشريعة الاسلامية بينما العلوم الانسانية¹ تتناول الانسان والمجتمع وعلينا استخدام المناهج العلمية لأنها ضرورية لتحقيق الفصل الإبستمولوجي بين الدين والسياسة وبين العلوم الدينية والعلوم الانسانية والتحليل النقدي عند كوثراني هو تحليل نقدي ضروري لتحقيق الفصل الابستمولوجي وعلينا الاستفادة أيضا من العلوم الإنسانية وكوثراني يعيد قراءة التراث الفقهي السياسي تثبت أن الفقهاء أنفسهم فصلو بين المجالين المقدس والزمني المقدس هو منطقة الاحكام والتعبدية القطيعة لا اجتهاد فيها والزمني هو منطقة السياسة الشرعية والأحكام السلطانية منطقة المصالح المرسله والاجتهاد وتغير الفتوى بتغير الزمان².

3-1- الدولة المدنية وليس العلمانية الإقصائية

الدولة المدنية هي الدولة التي تحترم حقوق المواطنين وتضمن لهم الحرية والعدالة والمساواة دون أن تقره عليهم أي دين أو مذهب معين هذه الدولة هي التي تحترم التعددية والتنوع وتسمح للجميع بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والعلمانية الاقصائية هي التي تهدف إلى إقصاء الدين من الحياة العامة ويعتبرها شكلا من أشكال الإقصاء والتطرف³ و هو يرى أن الدين يجب أن يكون جزءا من الحياة العامة ولكن دون أن يسيطر على الدولة أو يفرض على

¹ كوثراني السلطة والمجتمع والعمل السياسي المركز للأبحاث ، 2013 ، ص 270

² كوثراني الاسلام والديمقراطية مصدر سابق ص 225

³ مشروع النهوض العربي - دار الفارابي (2001) صفحة 140

المواطنين وكوثراني يعتبر أن الدولة المدنية هي الدولة التي تحترم الدين وتسمح له باللعب دوراً في الحياة وهي تضمن من لهم الحرية والعدالة والمساواة¹

العلمانية الإقصائية تمارس نفس منطق الاسلام السياسي لكن بالعكس هو يحتكر الدين ليفرضه وهي تحتكر الدولة لتقصي الدين والدولة المدنية لا دينية ولا ضد الدين هي دولة كل مواطنيها. مسلمين ومسيحيين وملحدين وقانونها مدني يضعه البرلمان المنتخب وبهذا الفصل الاستمولوجي يحل معضلة الدين والدولة ويفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسة الدولة لكنه لا يفصل بين قيم الدين والمحال العام².

¹ السلطة والمجتمع والعمل السياسي - المركز العربي لأبحاث 2013 صفحة 255

² حين يؤكد أن الدين مطلق إلهي والتدين نسبي بشري دار النهار بيروت 2001 صفحة 8 - 81

خلاصة الفصل

إلى أن وجيه كوثراني قدّم قراءة نقدية معمقة لإشكالية العلاقة بين الإسلام والدولة الحديثة، انطلاقاً من رفضه للمقاربات التي تسعى إلى إسقاط نماذج تاريخية سابقة على واقع الدولة المعاصرة دون مراعاة للتحوّلات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي عرفها العالم الحديث.

كما أظهرت الدراسة أن نقده للإسلام السياسي المعاصر ارتكز على ضرورة التمييز بين الدين باعتباره منظومة قيمية وأخلاقية، وبين توظيفه الأيديولوجي في الصراع على السلطة. فقد رأى أن الكثير من أطروحات الإسلام السياسي تعاني من نزعة اختزالية تقوم على استدعاء مفاهيم تراثية وإضفاء طابع القداسة على تجارب تاريخية بشرية قابلة للنقد والمراجعة.

ومن جهة أخرى، أبرزت مناقشة إشكالية الديمقراطية والعالمية أن كوثراني لا ينظر إلى الديمقراطية بوصفها مفهوماً مناقضاً للثقافة الإسلامية، وإنما باعتبارها نتاجاً إنسانياً يمكن الاستفادة من آلياته وقيمه في بناء دولة تقوم على المشاركة السياسية واحترام الحقوق والحريات وسيادة القانون. كما أكد أن الانفتاح على القيم الإنسانية الكونية لا يعني التخلي عن الخصوصيات الثقافية، بل يقتضي إعادة تأويلها بما ينسجم مع متطلبات العصر.

أما فيما يتعلق بمسألة الفصل الإبستمولوجي بين الديني والسياسي، فقد بيّن كوثراني أن المقصود به ليس الفصل العدائي أو الإقصائي بين المجالين.



الخاتمة

أن الكوثراني يقدم رؤية فلسفية حول الإسلام والمسلحة تعتمد على الفصل بين الدين والسياسة، وعلى احترام حقوق المواطنين وتضمن لهم الحرية والعدالة والمساواة.

كوثراني يرى أن الإسلام هو دين شامل، تتناول جميع جوانب الحياة ولكن هذا لا يعني أن الإسلام هو دين سياسي.

كوثراني يرفض "العلمانية الإقصائية" التي تهدف إلى إقصاء الدين من الحياة العامة ويعتبرها شكلاً من أشكال الإقصاء والتطرف هو يرى أن الدين يجب أن يكون جزءاً من الحياة العامة، ولكن دون أن يسيطر على الدولة أو يفرض على المواطنين

كوثراني يقدم نموذجاً للدولة المدنية التي تحترم حقوق المواطنين وتضمن لهم الحرية والعدالة أو مذهب معنى هذه الدولة هي التي تحترم التعددية والتنوع، وتسمح للجميع بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.

كوثراني يرى أن الإسلام يمكن أن يكون مصدراً للإلهام والتوجيه في الحياة العامة، ولكن دون أن يسيطر على الدولة أو يفرض على المواطنين هو يرى أن الدين يجب أن يكون جزءاً من الحياة العامة، ولكن دون أن يسيطر على الدولة أو يعرض على المواطنين

كوثراني يعتبر أن الفصل بين الدين والسياسة هو ضرورة لتحقيق الإصلاح الديني والاجتماعي، هو يرى أن الدين يجب أن يكون مرجعاً للسياسة، ولكن دون أن يسيطر على الدولة، فهو يقدم رؤية فلسفية وفكرية حول الإسلام والسلطة على الفصل بين الدين والسياسة، وعلى احترام حقوق المواطنين، وتضمن لهم الحرية والعدالة والمساواة هذه الرؤية هي التي تمكن أن تساعد

على بناء دولة مدينة تحترم حقوق مواطنيها هذه الدولة هي التي تحترم التعددية والتنوع وتسمح للجميع بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.

يتبين أن مقارنة كوثراني للعلاقة بين الدين والسياسة تتأسس على رؤية تاريخية نقدية تسعى إلى فهم تشكل السلطة في المجال الإسلامي بعيدا عن القراءات التبسيطية أو التبريرية، فقد أبرز كوثراني أن العلاقة بين الإسلام والسلطة لم تكن ثابتة أو مقدسة عبر التاريخ، بل خضعت لتحولات متعددة فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفتها المجتمعات الإسلامية.

كما أظهرت الدراسة أن المفكر يدعو الى ضرورة التمييز بين المجال الديني بإعتباره مجالا للقيم والمبادئ الروحية والأخلاقية، والمجال السياسي بإعتباره مجالا للتدبير البشري والمصلحة العامة وهوما يفتح المجال أمام بناء دولة حديثة تقوم على المواطنة والشرعية الديمقراطية دون القطيعة مع المرجعية الحضارية الإسلامية

وقد ساهمت أطروحات كوثراني في إعادة قراءة التراث السياسي الإسلامي قراءة نقدية تستهدف تجاوز الإشكالات التاريخية المرتبطة بتوظيف الدين في الصراع على السلطة، مع التأكيد على أهمية الاجتهاد الفكري في مواجهة تحديات العصر، ومن ثم فإن مشروعية مشروعه الفكري يمثل إسهامًا مهما في النقاش المعاصر حول اشكالية الدين والدولة وإمكانات التوفيق بين الأصالة ومتطلبات الحداثة.

وعليه يمكن القول إن دراسة الإسلام والسلطة عند كوثراني تكشف عن رؤية فكرية عميقة تدعو الى الفصل الوظيفي بين الديني والسياسي، بما يضمن احترام الدين من جهة، وتحقيق فعالية العمل السياسي وخدمة المصلحة العامة من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من فكره مرجعاً أساسياً لفهم التحولات الفكرية والسياسية في العالم العربي والإسلامي المعاصر.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله درويش، دار يعرب، بيروت، ط1، 2004.
- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1981، ج1.
- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
- الأنصاري، محمد جابر، تحولات الفكر والسياسة بمصر ومحيطها العربي، 2003.
- أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أركون، محمد، الإسلام: أوروبا الغرب، دار الساقى، بيروت، 1995.
- أركون، محمد، نقد العقل الإسلامي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1986.
- البحراوي، محمد عبد اللطيف، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، القاهرة، 1978.
- الطويل، عبد السلام، إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر العربي المعاصر، 2012.
- الشرفي، عبد المجيد، الإسلام والحداثة، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1996.
- الشواف، عبد المعين، السلطة والتسلط: نماذج لأسوأ الحكام المسلمين عبر التاريخ، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2016.
- العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1981.
- العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، 2006.
- الكتاني، محمد عبد الحي، التراتيب الإدارية: نظام الحكومة النبوية، دار الأرقم، بيروت، ج2، ط2، د.ت.

- المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، مركز الأبحاث العقائدية، إيران، 1422هـ.
- المظاهري، مرتضى، الإمامة، سلسلة أصول الدين، دار الحوراء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- مهنا، محمد نصر، تجديد الخطاب الديني وإشكالية الخلافة بين السنة والشيعة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2008.
- ناصيف، نصار، منطق السلطة.
- نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، دار التنوير، القاهرة، ط1، 1994.
- هاني السباعي، الصراع بين المؤسسات الدينية والأنظمة الحاكمة، 2004.
- يعقوب المحامي، أحمد حسين، مرتكزات الفكر السياسي.
- كوثراني، وجيه، إشكالية الدولة والطائفة والمنهج.
- كوثراني، وجيه، الإسلام والديمقراطية، دار النهار، بيروت، 2001.
- كوثراني، وجيه، التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية في إشكالية التداخل بين التخصصات، دار الرافدين، بيروت، 2025.
- كوثراني، وجيه، الدولة والخلافة في الخطاب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.
- كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان: دراسة في الفقه السياسي الإسلامي، دار الرافدين، بيروت، 2004.
- كوثراني، وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1986.
- كوثراني، وجيه، المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات (بالاشتراك مع آخرين)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1981.
- كوثراني، وجيه، مناقشات في الفكر والتاريخ، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2012.
- كوثراني، وجيه، مشروع النهوض العربي، دار الطليعة، بيروت، 2000.
- كوثراني، وجيه، تاريخ التاريخ.

- كوثراني، وجيه، بلاد الشام: السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية، معهد الإنماء العربي.

ثالثاً: المقالات والدوريات

- بن حادة، عبد الرحيم، "حوار مع المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني"، مجلة أسطور، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- زهر الدين، صالح، "السلطة والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام"، مجلة الاجتهاد، العدد 15-16، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1992.
- كوثراني، وجيه، "التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية"، مجلة أسطور، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- كوثراني، وجيه، "التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد"، مجلة الاجتهاد، العدد 45-46، دار الاجتهاد، بيروت، 2000.
- كوثراني، وجيه، "العلماء والطرق الصوفية والتنظيم الحرفي"، المجلة التاريخية المغربية، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، تونس، 1988.

رابعاً: المقابلات والمواد الإعلامية

- التركي، مالك، "فسحة فكر مع وجيه كوثراني"، قناة العربي، 13 ماي 2015.
- الشامي، غسان، "الاتجاهات السياسية في لبنان"، قناة الميادين، 2019.
- رضوان، السيد، "الإصلاح الديني وإخراج الدين من الصراع السياسي"، جريدة الاتحاد، 04 أوت 2013.